- زراعة

١٩٦٥٨

المصدر: الاهــــرام
التاريخ: ٢٨ / ٩ / ١٩٧١
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

الدولــة

١٥ قرارا جمهوريا تنظم قطــاع الزراعة

مجلس لتنمية الثروات النباتية والحيوانية

صدر أمس ١٥ قرارا جمهوريا تنظم العمل بقطاع الزراعة ، منها انشاء مجلس اعلى للتنمية والمشروعات فى هذا القطاع ، يضع سياسة متكاملة لتنمية الثروة النباتية والحيوانية والمائية ، بحيث يتلاءم انتاج مصر فى هذه المجالات مع متطلبات الاستهلاك المحلى والتصدير . ومن اهم هذه القرارات:

■ قرار بانشاء صندوق لموازنة اسعار الحاصلات الزراعية ، يتولى تمويل المشروعات التى تنهض بالانتاج الزراعى فى شتى ميادينه ، وزيادة دخل الفلاحين ، وموازنة الحاصلات الرئيسية حتى تكون اسعارها متناسبة مع الاسعار العالمية .

■ قرار يهدف الى اقامة نظام لامركزى فى قطاعات مؤسسة استزراع وتنمية الاراضى ، وتحويلها الى مزارع آلية لانتاج الحاصلات وتصنيعها للتصدير .

■ قرار بقانون بانشاء الاتحاد العــام لمنتجى ومصدرى الفاكهة والخضر والنباتات الطبية والعطرية ونباتات الزينة ، والعضوية فيه اختيارية للقطاعات العــام والخاص والتعاونى ، وتقوم سياسته على تطوير زراعة هذه الحاصلات على اسس علمية ، وتنمية صادرات مصر منها .

■ قرار بانشاء الهيئة العامة لمياه النيل ، وتتولى ضبط مياه النيل ورصد مناسيبه وقياس تصرفاته وزيادة ايراده عن طريق دراسة مشروعات الرى الكبرى والاشتراك فى اقامتها خارج حدود مصر .

■ قرار بانشاء الهيئة العــامة للصرف وتختص باعمال الصرف ، واتمام مشروعات تحويل الحياض الى الرى المستديم ، والتوسع الزراعى على مياه النيل .

■ قرار بانشاء المؤسسة العامة لمشروعات الرى ، وتشارك فى انجاز مشروعات الرى اللازمة للاراضى الزراعية . وقرار بانشاء مركز للبحوث الزراعية ويضم جميع المحطات

كما صدرت قرارات بتنظيم اختصاص صندوق الاصلاح الزراعى ، والهيئة العامة للتعمير والمشروعات الزراعية ، والجهاز التنفيذى لمشروعات تحسين الاراضى []

١٩٦٥٩

١٠٠٠ مليون جنيه

لزيادة انتـــاج الزراعة ٥٠٪

علم مندوب « الاهـرام » أن حجم استثمارات قطاع الزراعة فى الخطـة العشرية الجديدة للدولة تبلغ ألف مليون جنيه وذلك بما يحقق زيادة الانتاج الزراعى خلال سنوات الخطة بنسبة ٥٠٪ (من ١٠٧٥ مليونا الى اكثر من ١٦٠٠ مليون جنيه) .

وكانت لجنة اعداد الخطة برياسـة الدكتور عزيز صدقى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء قد بدأت فى الاسبوع الماضى مناقشة الخطـة الزراعيـة ، وتقـرر استكمالها يوم ٢٥ نوفمبر ، بعد العيد مباشرة .

وزير الزراعة يعلن: الخطة التنفيذية للسياسة الزراعية

٦١ مليون جنيه تتحملها الدولة عن الفلاحين

الاتجاه الى خفض تكلفة الانتاج وليس رفع سعر المحاصيل

مشروع لتسويق الحاصلات الزراعية تعاونيا

كتب ــ حسن سلومة :

اعلن الدكتور مصطفى الجبلى وزير الزراعة فى المؤتمر الصحفى الذى عقده امس لاعلان الخطة التنفيذية للسياسة الزراعية الجديدة ، ان الدولة ستتحمل ٦٠ مليونا و٧٧٧ الف جنيه لتنفيذ التيسيرات التى اعلنها الدكتور عزيز صدقى رئيس الوزراء للتخفيف عن ٥ر٢ مليون فلاح اعضاء فى نحو ٥٠٠٠ جمعية تعاونية زراعية .

وقال الوزير انه لن تفرض ضرائب او رسوم جديدة على القطن ، وانه بعد التيسيرات الاخيرة سنركز على ضرورة خفض التكاليف بدلا من رفع اسعار الحاصلات .

واضـــاف ان الوزارة تدرس الان مشروعا عاما لتسويق جميع الحاصلات الزراعية تعاونيا .

وكان الوزير قد بدأ مؤتمره الصحفى بقوله انه بالتيسيرات التى اعلنها رئيس الوزراء اصبح عائد فدان القطن ٨٠ جنيها وهو اعلى عائد بين جميع المحاصيل الزراعية ، الى جانب انه فى الموســم القادم ستلغى زراعة صنف القطن «دندرة» فى اعالى الصعيد ليحل محله صـــنف آخر اكثر انتاجية .

واكد الدكتور الجبلى **اهمية التسميد** فى السياسة الزراعية الجديدة وخاصة بعد انشـــاء السد العـــالى وقال اننا سنستعمل الاسمدة المركزة والمركبة ، **وانه من الافضل استيراد الاسمدة بدلا من الحبوب كالقمح والذرة .**

وقال ان الاسمدة تباع باسعار مالية ــ وكذلك المبيدات ــ وستعمل السياسة على المدى الطويل على توفير الاســمدة والمبيدات باسعار اقل .. **وطالب بضرورة تدريس مادة الميكنة الزراعية فى المدارس الثانوية الصناعية** ، واضاف انه فى الخطة الخمسية ستتم تربية ٢٥٠ الف عجل فى حظـــائر مؤسسة الاستزراع ومؤسسة اللحوم تعطينا ٥٠ الف طن اضافى من اللحم ، كما سيزيد انتاج الدواجن الى ٧٥ مليون دجاجة بعد تنفيذ مشروعاتها التى ستتكلف ٢٨ مليون جنيه

وقال ان الدولة اجتهدت فى التقريب بين عائدى الفدان من القطن والقصــب لصالح المنتجين ، واضاف أن فلاحى قنا سيزرعون فى الموسم القادم ٦٠ الف فدان جديدة من القصب .

ثم اعلن الدكتور الجبلى السـياسة الزراعية الجديدة كما اقرها مجلس الوزراء فى اجتماعاته الاخيرة .. وتتضمن :

اولا : بالنسبة للاراضى الجديدة :

● السير فى التوسع سيرا مطردا مع توفير المياه بحيث يستفاد من محطات الرى ومجارى المياه وطاقات الشركات فى الاراضى المجمعة .. **مع وقف التوسع فى الاراضى الرملية الا عنـد الضرورة القصوى** .. وكذلك منع الرى بالرش

● الوصول بالاراضى المستصلحة الى مليون و٤٥٣ الف فدان ، مع تكامل مشروعات المرافق والميـاه والكهرباء

● المساحات المتفرقة التى لا يمكن ادارتها على الذمة تؤجر ، مع ملاحظة خلق الزراعة المتطورة فيها .

وقال الوزير ان تنفيذ السياسة الزراعية الجديدة على اكمل وجه مرهون بتطوير القرية المصرية ، وهذا لا يتأتى بمجرد كهربتها ، وانما باستخدام الكهرباء فى ادارة الالات الزراعية والحد من هجرة المتعلمين من الريف ، وتطوير الاصلاح الزراعى

ثانيا : تطوير الزراعة :

● تركيز الزراعة فى وحدات كبيرة مثل تجمعات القطن الكبيرة مما يمكننا من استخدام الالة الزراعية .

● التخصص المحصولى فى الانتاج بحيث لا نعتمد على محصول واحـد ، وانما تنوع المحصولات المتخصصة بفتح اسواق جديدة لحاصلاتنا .

● الميكنة الزراعية لتحل محل الحيوان الذى يجب أن يترك لانتاج اللحم واللبن

● انشاء مؤسسات ريفية قوية ، فى مقدمتها التعاونيات .

ثالثا : تطوير الجمعيات التعاونية :

● اعتبار الجمعية التعاونية شخصية اعتبارية تقترض من البنك وتحصل السلف

● توحيد الاشراف على جميع العاملين بالجمعيات في **هيئة التعاون الزراعي** .

● استكمال بناء مقار الجمعيات ومساكن العاملين خلال السنوات الخمس القادمة .

● الانتهاء من اعداد الميزانيات واعتمادها قبل ٣٠ يونيو من السنة التالية ثم الحد من السجلات ، واستكمال الاجهزة المخزنية والاشرافية .

● اعادة النظر في الحجم الاقتصادي للجمعية بحيث لا تقام جمعية في مساحة يقل زمامها عن ٥٠٠ فدان .

● تحمل هيئة التعاون مسئولية تنفيذ القوانين التعاونية .. والاتحاد التعاوني المركزي الاشراف الشعبي على الحركة التعاونية .. والجمعيات التعاونية مسئولية التسويق للمحاصيل والتعليم والتدريب وكافة انواع النشاط الزراعي

رابعا : اقراض الفلاحين

● قصر عمل مؤسسة الائتمان وبنوكها على تقديم القروض والسلف للجمعيات

● عدم تركيز تحصيل السلف من محصول واحد ، بل يوزع على أكثر من محصول اساسي .

● **تشجيع السلف العينية والحد من السلف النقدية ، مع ضرورة توازن الاقراض مع طاقة التحصيل**

وقال الوزير ان مشروع توزيع أراضي جنوب التحرير والتحدي بمديرية التحرير على الفلاحين وخريجي الكليات والمعاهد الزراعية ، سيستفيد منه نحو ١٥ الفا من الخريجين الجدد .

الفلاحون يشكرون الرئيس ورئيس الوزراء على القرارات الاخيرة

سجل ١٥٠٠ فلاح يمثلون الـزراع فى مصر شكرهم للرئيس انور السادات بالقصر الجمهورى بعابدين امس ، على القرارات الاخيرة التى حلت مشاكلهم بالغاء متراكمات الديون على صـغار الفلاحين ، وخفض سعر الفائـــدة على مديونياتهم من الجمعيات الزراعية، كما توجه الفلاحون الى مجلس الوزراء حيث قابلوا الدكتور عزيز صدقى رئيس الوزراء ووجهوا له الشكر ايضا .

وقال ممثلو الفلاحين : « ان اولادنا على خط النار يدفعون ضريبة الـدم ، ونحن فى الحقول ندفع ضريبة العرق ، دفاعا عن الارض المصرية هنا وهناك، ونحن نعد الوطن مزيدا من الانتاج ».

وقد رد الدكتور عزيز صدقى قائلا : « لقد قمنا ببعض واجبنا ، وكل ما فعلناه هو اعادة حقوقكم اليكم ، وان كان هناك ما نطلبه منكم فهو زيادة الانتاج » .

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــرام
التاريخ: ٣ / ١ / ١٩٧٤

٣٠ مليون جنيه زيادة فى أسعار المحاصيل الزراعية

الدكتور حاتم يعلن فى مجلس الشعب قرارات زيادة أسعار شراء ٤ محاصيل من الفلاحين

● القطن : زاد ٣ جنيهات للقنطار ● الارز : زاد ٤ جنيهات للضريبة

● القمح : زاد ١٥٠ قرشا للاردب ● القصب: زاد ١٥٠ قرشا للطن

اعلن الدكتور عبد القادر حاتم نائب رئيس الوزراء مساء امس « ان الحكومة بناء على توجيهات الرئيس انور السادات قررت الاسهام هذا العام بمبلغ ٣٠ مليون جنيه فى زيادة اسعار المحاصيل الزراعية الاربعة الرئيسية ، وهى القمح والقطن والارز والقصب » .

وحدد نائب رئيس الوزراء فى بيانه الذى القاه امام لجنة الزراعة فى مجلس الشعب الزيادات الجديدة فى اسعار شراء الحكومة لهذه المحاصيل من الفلاحين على الوجه التالى :

(١) الارز : زاد بمعدل ٤ جنيهات للضريبة (٢) القطن : زاد بمعدل ٣ جنيهات للقنطار
(٣) القمح : زاد بمعدل ١٥٠ قرشا للاردب (٤) القصب : زاد بمعدل ١٥٠ قرشا للطن

١٩٦٦٥

واعلن الدكتور حاتم انه بجانب هذه القرارات التى اقرتها لجنة برنامج العمل الوطنى فى اجتماعها برئاسته صباح امس فان اللجنة قررت :

- اعادة النظر في العناصر الاساسية لتكلفة الانتاج ٠
- ضرورة اتخاذ الاجراءات التنفيذية الكفيلة بتحقيق العدالة الكاملة لتحديد رتب الاقطان الموردة من الفلاحين وكذلك تحديد نسبة السكر في محصول القصب الذى يورده الفلاحون عن طريق الرقابة الفنية الفعالة التى تضمن حقوقهم ٠

وقال نائب رئيس الوزراء انه طلب من وزارتى الاقتصاد والزراعة اتخاذ الاجراءات المنفذة لذلك ، مع الاخذ فى الاعتبار الملاحظات التى ابدتها القيادات الشعبية للفلاحين فى لجنة الزراعة بمجلس الشعب وأمانة الفلاحين فى الاتحاد الاشتراكى ودراسات الاتحاد التعاونى المركزى ٠

خدمات الحكومة للفلاحين

وفى بيانه امام لجنة الزراعة بمجلس الشعب ، تحدث الدكتور حاتم عن الخدمات المختلفة التى حرصت الحكومة على تقديمها لقطاع الزراعة ، وذكر منها :

١ ــ تحمل الحكومة مبلغ ١٢ مليون جنيه فى العام الماضى ، تمثل نصف تكاليف مقاومة آفات القطن ٠

٢ ــ تحمل الحكومة عبئا ماليا قدره ٣٠ مليون جنيه لكى توفر للفلاحين بأسعار مناسبة الاسمدة التى زادت اسعارها فى الفترة الاخيرة ٤٠٠ ٪ ٠

٣ ــ تحمل الحكومة منح الرى لزراعة القصب فى محافظة قنا

٤ ــ تحمل الحكومة ٥ ملايين جنيه ، تمثل مساهمتها فى دعم مشروعات الهيئة العامة لصندوق الموازنة الزراعية ٠

٥ ــ تحمل الحكومة ٥ ملايين جنيه غير كل هذه المبالغ السابقة ، تمثل كافة الضرائب التى أعفت منها ٣ ملايين فلاح يمتلك كل منهم أقل من ٣ أفدنة ٠

خدمات الحكومة لكل الشعب

وقال الدكتور حاتم انه الى جانب قطاع الزراعة ، فان الحكومة تتحمل على مستوى كل الشعب اعباء كبيرة رغم ظروف المعركة والاجراءات الاقتصادية الاستثنائية التى تتطلبها ، وذلك بهدف استمرار وصول السلع الضرورية لاستهلاك الشعب دون أى زيادة .

واعطى نائب رئيس الوزراء نماذج من هذه الاعباء حددها على الوجه التالى :

- ٢٥٠ مليون جنيه للاحتفاظ بسعر الرغيف الحالى ، اذ انه يباع بخمسة مليمات ، فى حين ان تكلفته ٢٥ مليما
- ٣٨ مليون جنيه للاحتفاظ بسعر الزيت . وتتحمل الحكومة خسارة من جانبها قدرها ٢١٢ مليما عن كل كيلو جرام .
- ٢١ مليونا للاحتفاظ بسعر الكيروسين . وتتحمل الحكومة من جانبها خسارة قدرها ١٥ مليما فى اللتر الواحد .
- ٤ ملايين و ٣٤٠ الف جنيه بالنسبة للارز . وتتحمل الحكومة من جانبها خسارة قدرها ١٠ مليمات فى الكيلو الواحد .

وقال الدكتور حاتم أنه فى مجال الخدمات تتحمل الدولة ، بجانب الاستثمارات المخصصة لكافة القطاعات ٧٥٠ مليون جنيه لشئون الامن القومى ، و ١٧٢ مليون جنيه لمواجهة تكاليف التعليم المجانى والبحث العلمى وانشطة الشباب ، و ١٠٠ مليون جنيه لتمتد مظلة التأمينات الاجتماعية وتغطى أكبر عدد من المواطنين ، و ٨٦ مليون جنيه لاداء الخدمات الصحية والدينية والاجتماعية ، و ٤٠ مليون جنيه لخدمات الزراعة والرى ، وذلك بالاضافة الى ١١ مليون جنيه سنويا لتعيين الخريجين الجدد من الجامعات والمعاهد العالية والمتوسطة ، واخيرا ٣ ملايين جنيه لالغاء ضريبة التليفزيون .

بيان حاتم في لجنة الزراعة

وكانت لجنة الزراعة بمجلس الشعب قد عقدت اجتماعا موسعا في الساعة الخامسة من مساء أمس برياسة السيد احمد يونس ، وحضرها السادة حافظ بدوى رئيس مجلس الشعب ، والدكتور محمد عبد القادر حاتم ، وممدوح سالم ، والدكتور عبد العزيز حجازى نواب رئيس الوزراء ووزراء استصلاح الاراضي والزراعة والتخطيط والتموين والصناعة والدولة لمجلس الشعب •

وكان واضحا منذ بداية الجلسة ، لهفة الاعضاء على سماع قرارات الحكومة ، التي أقرتها في لجنة برنامج العمل الوطني صباحا ، الى حد انه بعد ان تحدث عدد قليل من الاعضاء ، طلب اكثر من ٢٠ عضوا قفل باب المناقشة والاستماع الى قرارات الحكومة • وقد أعلنها الدكتور حاتم وسط تصفيق الاعضاء واعلان تأييدهم المطلق لسياسة الرئيس أنور السادات

وقد قدم الدكتور حاتم للقرارات التي اعلنها ببيان قال فيه :

ان الحكومة أوضحت في بيانها الذي تقدمت به الى مجلس الشعب ان برنامجها في مجال الزراعة يهدف الى تحقيق أقصى انتاج ممكن من المحاصيل الزراعية الاستراتيجية ، مع مراعاة ظروف المعركة وزيادة أسعار الحبوب في الاسواق العالمية •

وقد أيدت لجنة مجلس الشعب في تقريرها بالرد على بيان الحكومة هذه السياسة ، كما أيدها المجلس •• من اجل هذا ووفاء بالوعد ، انتهت الحكومة من دراساتها المستفيضة في هذا الشأن ، ايمانا منها بأنه لابد من زيادة الانتاج في جميع المجالات ، لان كل حبة قمح وكل انتاج ، مهما قل ، انما يدعم اكتفائنا الذاتي ، وهو الطريق الذي يصنع الامل والنصر •

بل ان المعركة الشرسة التى نخوض غمارها ، تجعل من زيادة الانتـاج الى اقصى حد فرضا على كل منا ، بعد أن بذل جنودنا الابطال ارواحهم ودماءهم من أجل مصر .

وقد أولت الحكومة اهتماما بالغا بقطاع الزراعة ، ايمـانا منهـا بأن الزراعـة ما زالت الدعامة الاساسية التى تركزت عليها اقتصاديات البلاد ، وان القـاعدة الشعبية بالريف تمثل قمة الانتاج وركيزته فكان ان صدر قانون اعفاء صغار ملاك الاراضى الزراعية الذين لا تزيد ملكياتهم على ٣ افـدنة ، من كافـة الضرائب الاصلية والاضافية ، وبلغ عدد المستفيدين من هذا الاعفاء نحو ٣ ملايين من صغار الزراع .

وخصصت الحكومة المبالغ اللازمة من النقد الاجنبى لمواجهة احتياجات البلاد من الاسمدة « ٣٦ مليون جنيه » ومن المبيدات « ١٢ مليون جنيه » فى العام الماضى .

كما خصصت المبالغ اللازمة لاستيراد الاعلاف والذرة ومستلزمات تربية الانتاج الحيوانى « ٤ ملايين جنيه » .

كما بذلت الحكومة جهودا كثيرة وبناءة للمحافظة على خصوبة التربة والمحافظة على الاراضى الزراعية واجراء الحصر التصنيفى للاراضى والتوسع فى مشروعات الرى والصرف مع اعطاء اولوية خاصة للصرف المغطى .

كذلك عملت الحكومة على رفع معدلات التنمية الزراعية راسيا وافقيا كما اتخذت الاجـراءات الحاسمـة لحل مشـاكل المزارعين مع بنوك التسليف وترشـيد اقتصاديات الائتمـان الزراعى وتدعيم الجمعيات التعاونية بما يحقق انطلاقها لخدمة المتعاملين .

وليس هذا فحسب بل تحملت الحكومة ما تجاوز ٣٥٠ مليونا من الجنيهات للعمل على استمرار أسعار السلع الضرورية لاستهلاك الشعب دون زيادة بالرغم من الارتفاع الذى لم يسبق له مثيل فى أسعار هذه السلع بالخارج .

وان الحكومة اذ تشـير الى هـذه الانجازات لتعبر عن صادق تقـديرها لجهود المجلس فى التعاون البناء فى سبيل هذا الانجاز . كما ان الحكومة اذ تعد باستمرار العمل ومضاعفته فى خدمة هذا القطاع الهام من المـواطنين الذين يفلحون الارض ويربطون مصيرهم بما تجود به من خير لتقدر لهم ما قدموه لمصر من عطاء ، وما تحملوه من تضحيات

لقد استطاع اقتصادنا الزراعى وسط ظروف المعركة والاستعداد لها تحمل كل الاعباء المفروضة عليه من التوسع دون ان تشوبه عوامل الاهتزاز التى تواجه الدول المحاربة عادة .

وتنفيذا لتوجيهات الرئيس السادات فى هذا الصدد ومن خلال المعانى الكبيرة التى حملها الينا قرار ٦ أكتوبر وايمانا من الحكومة بان تقديم الحلول الواقعية لمشاكل الفلاحين يخدم بالدرجة الاولى المعركة على جبهتى القتال والانتاج معا .

وفى هذه الايام المباركة ونحن مقبلون على ايام خالدة نخطط فيها مصيرنا يسر الحكومة انتعلن ما انتهتاليه منقرارات

وعقب ذلك تحـدث الدكتور حـاتم عماتتحمله الحكومةمناعباء على مستوى قطاع الزراعة ، وعلى مستوى الشعب كله ، ثم اعلن القرارات الخاصـة بزيادة أسـعار المحاصـيل الزراعيـة الاسـاسية .

وقال الدكتور حاتم فى نهاية بيانه : ان الحكومة مرة اخرى تؤكد اهتمامهـا الخـاص بمشروعـات الصرف المغطى وباجراءات توفير الاسمدة الكافية . وان الحكومة لعلى ثقة من ان قراراتهـا سيكون لها اكبر الاثر فى الارتقاء بمستوى الانتاج الزراعى وزيادة العائد علىالفلاح وعلى الاقتصاد القومى .

وفى هذه المرحلة الدقيقة التى تجتازها بلادنا العربية ونحن نحتاج لكل الوقت والجهد والعرق حشدا لخدمة قضية المصير جنبا الى جنب مع قضية بناء الوطن فى الداخل تبعث فينا شرارة السادس من اكتوبر الدعوة الى التغيير والحركة . ونحن فى تحركنا نثق بأنفسنا كما نثق فى قائد نضالنا الرئيس المؤمن انور السادات .

■ الرئيس يطلب فتح اعتمادات :

استيراد كميات اضافية من الأسمدة

كتب ــ حسن سلومة :

طلب الرئيس انور السادات الى الجهات المسئولة، فتح الاعتمادات اللازمة لاستيراد المزيد من الاسمدة الازوتية لسد احتياجات الزراعات الشتوية والصيفية . اعلن ذلك الدكتور محب زكى وزير الزراعة والاصلاح الزراعى فى مؤتمر التعاون الزراعى الذى عقد امس فى مقر اللجنة المركزية وشهده الدكتور ناما حسن وزير الزراعــة فى جنوب السودان .

واعلن الدكتور محب زكى ترحيب وزارة الزراعــة بتدريب الفنيين والفلاحــين السودانيين فى مراكز التدريب ومحطات البحوث وللحقول المصرية . واكد السيد محمد مهدى شومان امين الفلاحين ، ضرورة تبادل الخبرات والزيارات بــين الفلاحين فى مصر والسـودان . ونقــل الدكتور ناما حسن تحيات الفلاحين فى السودان الى اشقائهم فى مصر .

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الجمهورية
التاريخ: ٢٧ / ٤ / ١٩٧٤

قضايا الانتاج الزراعي في ضوء ورقة العمل

ماذا يعني تطبيق الأسلوب العلمي في الزراعة؟

× الزراعة العلمية قفزت بانتاج فدان القمح من ٥ الى ١٨ اردبا
× كيف غيرت الرقابة على الجرارات الخسارة الى مكسب ؟
× مزارعنا النموذجية تضم عاملا واحدا لكل ٦٢ فدانا !!

لقد جاء اكتوبر العظيم ليفرض علينا مسئوليات جديدة في جميع مجالات الانتاج ، ولأن الزراعة هي المحصول الرئيسي والاساسي في مصر فان هذه المسئوليات بالنسبة لها اعمق كثيرا، وهي تتطلب اولا البحث عن حلول لمشكلات الانتاج الزراعي .. ان هذه الحلول وحدها هي الكفيلة بزيادة الانتاج فضلا عن انها تغني الفلاح عن المطالبة المستمرة بزيادة الانتاج ومع احتياجاته الضرورية من السلع غير الزراعية ..فضلا عن ان هذه الزيادة اذا توفرت بصفة دورية لن تحل المشكلة بل ستضيف مشكلات اقتصادية اخرى ..ان الحلول البديلة لهذه الزيادة التي تحقق هدف ((ورقة اكتوبر)) العظيم تجمعها كلمة واحدة هي التوسع ..

واذا كان التوسع الافقى فى الدول النامية يحتاج الى تكاليف باهظة فى استصلاح الاراضى وشق الترع والمصارف وتوفير المياه اللازمة للرى ولن تستطيع هذه الدول اغفال هذا النوع من التوسع تلبيةلمتطلبات امتداد العمران ، لكنها فى نفس الوقت ـ ومنها مصر ـ لا تستطيعان تجعل التوسع الافقى يسير فى خط متوازن مع الاحتياجاتالمتزايدةللسكان فى حالات نمو معقولة ، لان النمو البشرى يفرض نفسه حتى فى الدول التى تسرف فى الحذر وتتشدد فى اجراءات منع الحمل ..

وليس لدينا من حل فىالتوسعيعطى نتائج سريعة وايجابية وقليةالتكاليف فى نفس الوقت سوى التوسعالراسى .. وهذا التوسع معناه فى ابسط التعبيرات الزراعية ان ناخذ من الفدان الواحد انتاجا يتزايد مع مرور السنين يساوى انتاج عدد كبير من الافدنة حاليا .. والطريق الى ذلك باختصار شديد هو الزراعة العلمية

٣ اسس

والزراعة العلمية ليست بالطريق الصعب دائما .. ولكنها تعتمد على اسس ثلاثة رئيسية .

- توفير التقاوى المنتقاة
- استخدام الميكنة الزراعيةبأقصى طاقاتها
- ايجاد نظام متقدم للرى والصرف

وتحت كل واحد من هذه الثلاثة كلام كثير ..

بالنسبة للتقاوى المنتقاة ، وهى تقاوى الاكثار ـ يكفى ان ناخذ مثالا واحدا لضرورتها ، فقد ثبت من عمليات التهجين للقمح فى محطات البحوث الزراعية ان ارتفع محصول القمح من الانواع العادية من خمسة ارادب فى المتوسط الى ثمانيةارادب للفدان الواحد .. ولما اجريت التجارب لزراعة القمح المكسيكى فى مصر اعطت هذه التجارب نتائج طيبة وممتازة واصبح المأمول مع تنفيذ معدلات التسميد العلمية ان ينتج الفدان الواحد فىالمتوسط ١٨ اردبا

ولقد كان الفلاحون فىالبداية يحجمون عن زراعة هذا النوع من القمح نظرا لانه يعطى انتاجا عاليا فى حبات القمح وهى طعام الانسان بينما لا يعطى انتاجا مناسبا من التبن ـ طعام الماشية ـ نظرا لقصر اعواده .. لكن هذه المشكلة امكن التغلب عليها بزيادة مساحات حقولالبرسيم والفول وطحن قش الارز وصناعة خليط منها علفا للماشية تعويضا عن النقص فى تبن القمح .. وكان من آثار حقول الارشاد الزراعى اتساع مساحات القمح المكسيكىحتى انها بلغت فى عدد من محافظات الصعيد نحو ٦٠ فى المائة من المساحات المخصصة للقمح بينما نرى عددا من محافظات الوجهالبحرى زرعت اراضى القمح كلها بالنوع المكسيكى ..

الزيادة وخفض التكاليف

والزراعة العلمية لا تعطى فقط زيادة فى الانتاج الزراعى ، ولكنها تلعب دورا كبيرا فى خفض تكاليفه وخفض الحاجة الى الايدى العاملة التى اصبحت شكوى كل صباح فى القرية المصرية

ولا يمكن لاى أسلوب فى التوعية ان يحجب عن سكان القرى بريق المدينة ، فهم يهاجرون اليها ، وسيهاجرون مهما بلغت درجة تحضر الريف .. وهذا هو السبب الاول فى ازمة اليد العاملة فى الحقل وزيادة اجرها فى الوقت الحالى

لقد بلغ اجر العامل الزراعى فى محافظة سوهاج ٢٥ قرشا فى اليوم فى المتوسط ، وفى محافظة المنيا ٣٠ قرشا .. وهذان مثلان من محافظات الصعيد .. اما فى محافظات الوجه البحرى فان اليد العاملة برفع اجرها على ذلك بدرجة تصل فى بعض الاوقات الى ٥٠ قرشا بالنسبة للاعمال العادية .. وسبب هذا الارتفاع فى محافظات الوجه البحرى وبخاصة فى البحيرة والشرقية والدقهلية وكفر الشيخ يرجع الى المشروعات الجديدة التى اقيمت لعمال التراحيل فى مديرية التحرير وفى الوادى الجديد وفى قطاعات زراعية اخرى مثل قطاع ابيس ، وهى تاخذ حاجتها من عمال الزراعة من هذه المحافظات ومن المحافظات المجاورة لها ..

٥٠٠ فدان و ٨ عمال

ولقد وقفت يوما مبهورا امام احدى المزارع النموذجية فى محطة سخا بمحافظة كفر الشيخ اشاهد مزرعة مساحتها ٥٠٠ فدان يتم العمل فيها كاملا بالالات ما عدا جنى القطن للمحافظة على الرتبة العالية ، وسالت المهندس المشرف على المزرعة يومها واسمه عصام الدين خليل عن عدد العمال الزراعيين الذين يعملون فى هذه المزرعة فقال بنبرات طبيعية :

« ثمانية عمال » .. وعقدت الدهشة لسانى وانا احسب النسبة واجدها :

عاملا زراعيا واحدا لكل ٦٢ فدانا ونصف فدان

الخدمة تصبح مشكلة

ولقد خطونا خطوات لا باس بها فى ادخال الميكنة الزراعية بالقرى ، ولكنها بدلا من ان تكون خدمة للفلاح اصبحت فى كثير من الاحيان مشكلة فى حياته .. وهذا ياتى نتيجة لعدة امور :

- ☐ انعدام الرقابة الفنية والادارية على تشغيل الالات وخصوصا الجرارات مما اتاح الفرصة للتلاعب فى عمليات التشغيل
- ☐ التلاعب فى كميات الوقود المخصصة لتشغيل الالات نتيجة عدم تحديد معدلات دقيقة لها
- ☐ كثرة تعطل الالات نتيجة لسوء الاستخدام ولعدم كفاءة العاملين أو بسبب تعمدهم تعطيلها مجاملة لاصحاب الالات المماثلة بالقرية لاتاحة فرص تشغيلها باسعار عالية
- ☐ بقاء الالات معطلة مددا طويلة دون اصلاح اما بسبب نقص فى قطع الغيار اوبسبب الاهمال او التعقيدات الروتينية التى تضعها الاجهزة المشرفة على التعاونيات

وليست الرقابة عسيرة على من يريدون الاصلاح .. ويكفى ان اضرب لذلك مثلا واحدا .. فمنذ عامين تقريبا كان عدد الجرارات الزراعية العاملة فى الجمعيات التعاونية بمحافظة الغربية ٢٧٠ جرارا ، وكان عدد الجرارات العاملة منها ٢٧ جرارا

فقط ، والباقى ونسبة ٩٠ فى المائة من العدد كله يقف معطلا عن العمل امام مخازن الجمعيات .. وفى العام الحالى بعد احكام الرقابة على الصيانة والتشغيل وصرف الوقود حققت نفس الجرارات فى نفس المحافظة ارباحاتزيدعلى ٢٧٧٨ جنيها وهذه بداية كما يقول المهندس حسين شبانه مدير عام الزراعة بالمحافظة

جوانب اخرى

والقضية ليست قضية الرقابة وحدها ـ وانما لها فى رأى امين الفلاحين باللجنة المركزية محمد مهدى شومان جوانب اخرى .. وهو يضع امام الاجهزة التنفيذية عدة مقترحات للعلاج اهمها :

☐ ربط انواع الجرارات بطبيعة التربة وتوحيد انواعها فى التربة الواحدة لسهولة تشغيلها بكامل قدرتها وتوفير قطع الغيار لها

☐ انشاء مراكز لتدريب العمال الفنيين ، والاستعانة بخريجى المدارس الثانوية الزراعية ، وهم تلاحو المستقبل ـ فى العمل على هذه الالات

☐ التوسع فى استيراد المقطورات لنشر الخدمة الالية وتسهيل نقل خدمات الانتاج من شون بنك التسليف بالمراكز الى الجمعيات التعاونية

☐ اعداد معدلات لتشغيل الاقتصادية للالات لضمان عدم اساءة استخدامها ولتوفير تكاليف الصيانة

ذلك لو تحقق ـ وهو ممكن غير عسير ـ يحقق هدفين فى وقت واحد هما زيادة الانتاج وخفض التكاليف

بقى من الاسس الرئيسية للزراعة العلمية عنصر هام ، وهو النظام المتقدم للرى والصرف .. وهو من اجل هذه الاهمية ينبغى ان ينفرد بحديث خاص .

تحقيق :
عبد اللطيف فايد
وصفى الريفى

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــرام
التاريخ: ٥ / ٥ / ١٩٧٤

خطة عاجلة لتطوير الزراعة يبحثها حجازى و٤ وزراء

اعلن الدكتور عبد العـزيز حجـازى النائب الاول لرئيس الوزراء ان توجيهات الرئيس السادات تقضي بضرورة البت في المشاكل المعلقة في قطاع الزراعة وترشيد الاداء قبل وضع خطة التنمية الخمسية للسنوات ٧٥/٨٠ .

وطرح الدكتور حجازى خطة لتطوير الادارة الزراعية ورفع الكفاءة التنظيمية بالقطاع وتحقيق معدلات الاداء الاقتصادى بحيث يتم القضاء على الفاقد في الاراضى الزراعية والمقننات المائية والمستلزمات الزراعية .

وقد اعلن النائب الاول لرئيس الوزراء ذلك فى الاجتماع الذى عقده امس لمدة ٥ ساعات ، وحضره وزراء الـزراعة واستصلاح الاراضى والـرى والمـالية والتجارة الخارجية ، لمراجعة الموقف فى قطاع الزراعة والاستصلاح والـرى

واشار النائب الاول الى ضرورة وضع تصـور مدروس لدور القطـاع العـام والتعاونى ، والاهتمام بالمبادرات الفردية فى قطاع الزراعة وخاصة فى مجـال الاراضى المستصلحة والتنمية الحيوانية وتربية الدواجن والمواشى بصفة خاصة. وتحدث عن دور مؤسسة الائتمان التعاونى الزراعى واحتمال قيامها بتمويل الجمعيات التعاونية والزراعية ، بدلا من تمـويل الافراد حتى تتمكن من اداء رسـالتها التعاونية وتوفير مستلزمات الانتاج لهـا بحيث تصبح اهلية اكثر منها حكومية .

وناقش الدكتور حجازى امكانية قيـام شركات استصلاح جديدة ، للاشراف على المساحات الجديدة من الاراضى المستصلحة من حيث الاستزراع ، وامكانية انشاء هيئة لتخطيط المشروعات الزراعية على غـرار هيئـة التصـنيع ، للتعرف على المشروعات ودراستها وتقييمها اقتصاديا

وطلب الدكتور حجازى مناقشـة متطلبات القطاع من العملات المحليـة والاجنبية ، فى ظل سياسة الانفتـاح الاقتصادي لتمويل هذه المشروعـات .

وقال انه لابد من ضرورة التعـرف على احتياجاتنا حتى يمكن تنسيقها مع الموارد المتاحة ، أو التى يمكن استقطابها مـن المال العربى او الاجنبى .

وفى نهاية الاجتماع طلب النائب الاول تنفيذا لتوجيهات الرئيس وتمشـيا مـع فلسفة ورقة اكتوبر وضع خريطة للخدمات الزراعية واحتمالات التوسع الزراعـى واعداد اقتراحات مدروسة تمهيدا لعرضها على اللجان الوزارية المختصة ومجلس الوزراء لاتخاذ القرارات اللازمة . □

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــرام
التاريخ: ٢٣ / ٥ / ١٩٧٤

ورقة أكتوبر والتنمية الزراعية

لعل من اهم ماتنبه اليه ورقة اكتوبرفى مجال التنميـة ، ان المهمة التى تلى المعركة مباشرة من حيث الاهميـة هىمهمة التنمية الاقتصـادية . ذلك ان التنمية بالنسبة لنا قضية حياة او موتقضية ان نعيش هذا الربع الاخير من القرن العشرين ، او ان تجذبنا اغلال التخلف ، ونجاحنا فى معركة التنمية ، هو الذى سيحدد كل اوضاعنا المحليـةوالدولية .

التنمية الزراعية فى بلادنا :

لازال العبء الاكبـر فى التنميـة الاقتصادية، يقع على كاهل قطاع الزراعة وعلى ما سيقدمه من فائض غلاته لتمويل قسم كبير من قطاعات الانتاج والخدمات وانه وان كان التوسع الصناعى امل المستقبل وعدته ، الا انه يجب انتتذكر دائما انالزراعة المصرية تساهم مساهمة فعالة فى تنمية هذا التوسع ، وتدعم هيكله الانتاجى والاستهلاكى .

وفى وقتنا هذا اصبحت الزراعة تتميز بسمة اساسية ، هى التفاوت الشديد بين نمو الموارد الارضية ونمو الموارد البشرية .

ففى بداية هذا القرن كانت مساحة الارض الزراعية نحو خمسة ملايين فدان وعدد السكان نحو عشرة ملايين نسمة . وفى سنة ١٩٥٢ بلغت المساحة المنزرعة ٥ر٥ مليون فدان وعدد السكان نحو ٢١ر مليون نسمة . وفى الوقت الحاضر تبلغ المساحة المنزرعة نحو ٦ ملايين فدان وعدد السكان نحو ٣٦ مليون نسمة وبذلك هبط متوسط نصيب الفرد من الارض الزراعية من نصف فدان الى اقل من ثلث فدان ، ثم الى سدس فدان فى هذه الفترات على التوالى

وبهذه لم تصاحب الزيادة فىعدد السكان زيادة اكبر او مماثلة على الاقل فىمساحة الارض المنزرعة . الامر الذى يلقى اثره وتأثيره على اهمية وضرورة حسـن استخدام هذه المساحة المحدودة من الارض . فهى بجانب كونها مصدرالغذاء والكساء ، فهى مصدر الرزق لكثير من الناس ومورد الخامات لعدد كبير من الصناعات ولازالت تغطى اكثر من ثلثى صادراتنا .

حتمية التنمية الزراعية :

توجد اسباب كثيرة تجعل التنميـة الزراعية ضرورة حتمية ، كجانب رئيسى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادناومع تعدد هذه الاسباب فان هناك عوامـل اساسية يتعين علينا الوفاء بها فى مجال النهوض والتقدم وهى :

١ ـ توفير المزيد من المواد الغذائية بالكم والنوع المناسبين لطعام السـكان الذينيتزايد عددهم ويتزايد معدلاستهلاكهم بنسبة مرتفعة .

٢ ـ زيادة حجم الصادرات وتوسـيع هيكلها وكذا خفض حجم الواردات الزراعية وذلك كله بقصد تدعيم الميزان التجارى .

٣ ـ توفير اقصى حد ممكن من مستلزمات التصنيع وخاماته ودفع عجلة التصنيع من طريق تدعيمالقوة الشرائية للقطاع الزراعى الذى يعتبر اكبر مستهلك للانتاج الصناعى.

٤ ـ توفير المزيد من فائض الدخل ومن المدخرات التى تلـزم لتمويل القطـاعات الانتاجية وقطـاعات الخدمات باعتبـارها عناصر اساسية فى التنمية .

ولذلك فان مهمة التنميـة الزراعيـة ليست بالعمل اليسير بل تحتاج الىكثير من الاجراءات والامكانيات المادية والفنية والتنظيمية والى كثير من الحوافز الملائمة

والمواتية الى التنمية حتى تضطلع بدورها الرئيسي والفعال في التنمية الشاملة .

اتجاهات التنمية الزراعية في المرحلة المقبلة :

تتجه التنمية الزراعية ويتحدد اسباب تحقيقها في مجالين رئيسيين هما :

التنمية الرأسية — وتقصد زيادة الكفاية الانتاجية والحصول على اقصى انتاج ممكن من الموارد الزراعية المتاحة ولتحقيق هذا الهدف يتم تخطيط وتنفيذ برامج اساسية لتنمية الانتاج الزراعي — النباتي والحيواني — من طريق اثنى عشر برنامجا اساسيا اصبحت واضحة المعالم والحدود وان كانت تحتاج الى مزيد من البحث والمراجعة من اجل تحقيق اهداف المرحلة المقبلة باقصى المعدلات المستهدفة .

وعند تخطيط التنمية الرأسية فانه من الاوفق ان ننظر الى الزراعة من ناحيتين كسبيل للحياة والصناعة . فهي في الوقت الحاضر ؛ طريق لحياة ستة من كل عشرة اشخاص في بلادنا . وفي مواجهة التنمية الشاملة وبمعدلات مرتفعة وفي مواجهة التضخم السكاني وتزايده فانه يجب ان تصبح صناعة أساسية . هذا الوضع يستلزم اعادة التنسيق بين طرق الحياة ووسائلها حيث القوى العاملة في الاراضي ستصبح — ويجب ان تصبح — اصغر نسبيا حيث يزداد الطلب عليها من ميادين التنمية الاخرى وبالذات من قطاع الصناعة لكن هذا لا يجب ان يكون سببا للتقليل من اهمية الزراعة كاسلوب للحياة لملايين السكان .

التنمية الافقية — لزيادة مساحة الرقعة المنزرعة من طريق استصلاح الاراضي وتحويلها الى أراضي منتجة . ومع الاهمية الكبيرة التي تتسم بها مشروعات الاستصلاح لما يرتبط بها من اتساع قاعدة الانتاج الزراعي ، وزيادة الكفاية الانتاجية للمشتغلين بالزراعة فان مواردنا الزراعية وطاقاتنا البشرية والظروف السكانية تضفي على هذه المشروعات اهمية اكبر . حيث التناقص المستمر في الاراضي القديمة وتناقص متوسط نصيب الفرد منها نتيجة للعمران وللزيادة السكانية لهذا كان الاتجاه الى استصلاح اراض جديدة من اهم اسباب مواجهة مشاكل المجتمع في الريف ومن اقوى الحوافز لدواعي التنمية الزراعية التي تستهدف زيادة الناتج القومي الزراعي باكثر من **٥٠٠ مليون جنيه** خلال عشر سنوات قادمة .

ومن المقدر ان تبلغ مساحة الاراضي التي تستصلح خلال المرحلة المقبلة ما **بين ٢ الى ٣ ملايين فدان** — بعد أن أضيف الى الرقعة المنزرعة في الستينات نحو المليون فدان ، ومن المقدر ايضا ان تبلغ تكاليف استصلاح الفدان واستزراعه في حدود **الف جنيه** خاصة وان معظمها سيغطى بالمجمعات الزراعية المصنعة وهذا يعني ان هذه المشروعات يلزم لها ما بين **٢ الى ٣ مليارات جنيه** وطالما كان من الواجب والضروري استصلاح هذه المساحات وكان من الواجب ايضا انفاق هذه الاستثمارات الضخمة يصبح من الضروري ضبط كل نواحي العمل تخطيطا وتنفيذا وفق انماط علمية وعملية سليمة وفي نطاق افضل مستوى اداري وتنظيمي لها .

ان التوسع الافقي هو املنا الواسع في المرحلة المقبلة وركيزة اساسية لهذه التنمية ويجب ان ننظر اليه دائما هكذا لكنه يتطلب دراسة شاملة وتحليلا دقيقا لجميع جوانبه وابعاده مع توفير امكانياته وحل مشكلاته وفق قواعد رئيسية تحكم سلامة تخطيط وتنفيذ مشروعات التنمية الافقية وهي :

— **شمول الدراسة للمشروعات ودقتها وواقعيتها .**

- تحديد الاهداف ووضوحها .
- التكامل والترابط فى البرامج والمشروعات على طول مراحلها .
- المتابعة والتقويم السليم للمشروعات
- ترشيد عمليات التوسع الافقى وفق الاسس العصرية .
- وضع نظام سليم للتصرف فى الاراضى واستغلالها .

واننا ندرك تماما ان هدف التنمية للقطاع الزراعى يجب ان يكون طموحا الى حد كبير وانه وان كان كذلك فانه يمكن بلوغه بفضل اصرار المشتغلين فى هذا القطاع على تطوير برامج التنمية الزراعية تطويرا شاملا وعميقا وفق احدث الاساليب العلمية والتكنولوجيه وفى نطاق مناخ تحيط به كل الحوافز الدائمة الى العمل المثمر الجاد ■

بقلم المهندس

سعد هجرس

رئيس الهيئة العامة للاصلاح الزراعى

المصدر: الاهـــــرام
التاريخ : ١٩٧٤/٦/٢٠
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

الرئيس يطلب تعبئة كل الجهود لمواجهة الاصابة بلطع دودة القطن

أصدر الرئيس أنور السادات توجيهاته أمس الى الدكتور محب زكى وزير الزراعة والمحافظين لتعبئة كل الامكانيات من اجل مكافحة يرقات دودة القطـن بالنقـاوة اليدوية لاحتمـال زيادة الاصـابة فى المساحات القطنية بكافة انحاء البلاد .

وقد اجتمع الدكتور عبد العزيز حجازى النائب الاول لرئيس الوزراء مع الدكتور فؤاد محيى الدين وزير الدولة للحكم المحلى لوضع برنامج محـدد لتنفيـذ توجيهات الرئيس وتوفير الايدى العاملة للنقاوة اليدوية وتوزيعها بالعـدالة على المناطق التى يحتمل ان تكون الاصـابة فيها شديدة .

كما طلب السيد ممدوح سـالم نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية الى مختلف المحافظات بذل اقصى جهد لضمان سلامة المحصول هذا العام — واعلان حالة الطوارىء بالنسبة لاعمال المقاومة على ضوء حالات الاصابة والنظر الى عمليات المقاومة باعتبارها عملا ميدانيا يتطلب نزول مختلف القيادات للعمل دون الاعتماد على التقارير . كما طلب نائب رئيس الوزراء تشكيل لجنة بكل محافظة تختص بمتابعة أعمال المقـاومة .

المصدر: الاهـــــرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات التاريخ : ١٩٧٤/٦/٢١

اســـتخدام الطـــائرات لرش القطـــن

الرئيس يأمر باسـتيراد كميات اضـافية من المبيدات

امر الرئيس انور السادات باسـتيراد كميات اضـافية من المبيدات فورا لمواجهة اشتداد الاصابة بدودة القطن هذا العام ، والتى فاقت فى بعض المحافظات كل التوقعات [٤٠ الف لطعةفى الفـدان فى بعض مراكز المنيا] • كمـا ظهرت دودة اللوز الامريكية فى مساحة ٢٣ فدانا بمحافظة الفيوم •

ويقوم الدكتور عبد العزيز حجازى النائب الاول لرئيس الوزراءاليوم بجولة فى محافظات المنوفية والقليوبية والغربية لمتـابعة عمليات المقاومة ، والاشراف على الترتيبات التى اتخذت وتحديدالموقف بالنسبة للمبيدات المطلوبة ، ويرافقه فى هـذه الزيارة الدكتور فؤاد محيى الدين وزير الحكم المحلى ، والدكتور محبزكى وزير الزراعة واستصلاح الاراضى •

وقد شملت الاصابة بلطع ورق القطن جميع محافظات الجمهورية ، وظهـر النقص فى ٦ محافظات ، هى [المنيـا والفيوم والشرقية والدقهلية والغربيـة والمنوفية] •

وقد تفقد وزير الزراعة امس عمليات المقاومة فى محافظة المنيا • وتقرر أن تبدأ عمليات الرش بالطائرات فورا وبدأ استعمال أربع طائرات فى رش زراعات القطن بمبيـد [السايولين] الذى يستعمل لاول مرة فى مركز مطـاى • وتأتى الفيوم بعد المنيا مباشرة فى عنف الاصابة •

وتقرر الغـاء أجازات جميع موظفى الزراعة ووقف حركات التنقلات ،وتجنيد جميع الجهود فى عمليات المقاومة •

وفى الوقت الذى تشتد فيه الاصابة فى محافظات الوجه القبلى ، تميـل الاصابة فى الوجه البحرى الى الانخفاض حيث بلغت فى الدقهلية بمتوسـط ١٨٣ لطعة فى الفدان •

وصرح الدكتور عبد القادر النحـال رئيس قسم الحشرات بكلية الزراعـة بجامعة القاهرة ، بأن الدودة الامريكية من آفات القطن الخطيرة ،ونقاوتها تعتمد على تنمية الاعداء الحيوية لها من الافات

الاخرى ، وعلى استعمال المبيدات الكيماوية ، فى الفترات الاولى من حياتها حيث يسهل القضاء عليها ، لانها تقاوم المبيدات فى الاعمار المتقدمة .

وحذر الدكتور عبد العزيز كامل وكيل وزارة الزراعة المزارعين من عواقب الاهمال فى طريقة استخدام الرش بالمبيدات ، لانها قد تؤدى الى الوفاة .

واصدر الدكتور محمد حافظ غانم الامين الاول للاتحاد الاشتراكى توجيهاته الى جميع تنظيمات الاتحاد الاشتراكى بتعبئة كافة الجهود فى عمليات المقاومة ،وأن يقوم الامناء بعمل متابعة يومية لهذه الجهود ورفع تقارير بسير العمل فيها .

وقد ظهر الفقس فى مساحة ٣٠٥٣ فدانا بمحافظة المنيا ، و ٤٢٣ بالفيوم و ١٤٥ بدمياط و ٧٤ بالغربية و ١٤ بالمنوفية و ٣٠٦ بالشرقية و ٢٠٦بالدقهلية وتم رش جميع هذه المساحات بمبيد السايولين بواقع ١٫٥ لتر للفدان ■

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــرام
التاريخ: ٧ / ٧ / ١٩٧٤

ان التحـــديات التي تواجهنـــا في مجـــال الزراعة تقتضي منـــا اعتبار القطـــاع الزراعي جـــزءا متكاملا من التخطيط الشامل للتنمية .

❶ نحو تخطيط علمي للزراعة المصرية حتى سنة ٢٠٠٠

أهـداف التنميـة الزراعيـة وسـمات الزراعة المعـاصرة

تواجه الزراعة المصرية في الخمس والعشرين سنة القادمة تحديات تفرضها طبيعة المشكلة الزراعيـة مـن حيث محدودية المصادر المتاحة ارضية كانت أم مائية وزيادة المتطلبات منها في ضوء الانفجار السكاني المرتقب . ولا يمكن مواجهة مثل هذه التحديات الا عن طريق التخطيط العلمي الشامل بعيد المـدى والمعتمد على اعتبار القطاع الزراعي جزءا متكاملا من التخطيط الشـامل للتنمية .

وسوف تظل الزراعة المصرية تعاني من العفوية في الانتاج والتذبذب في الاسعار ما دام التخطيط الزراعي غير موجه من جانب الدولة وغير ملزم للمنتجين وسوف تظهر آثار هذه السياسة مستقبلا نتيجة كثرة الطلب المتوقع على بعض المنتجات ونتيجة لوجود مصادر ارضية ومائية محدودة . كل ذلك يقتضي وضع سياسة زراعية واضحة المعالم تنفذ في خطط متتالية وفق برامج محددة مدعمة باجراءات وتشريعات تنظـم عمليـة التنفيذ .

ولما كان هناك بعض اللبس في التمييز بين السياسة الزراعية والخطة والبرامج والاجراءات فان توضيح هذه المفاهيم قد يساعد على تفهمها وتحديد مدى الارتباط بينها .

■ **فالسياسة الزراعية** تحدد اهدافا اقتصادية واجتماعية للقطاع الزراعي يجب الوصول اليها خلال فترة زمنية تطول او تقصر وفقا للموارد الطبيعية والبشريـة والمادية المتاحة بهدف تعظيم لنتاجها .

■ **اما الخطط الزراعية** فهي مراحل زمنية ينفذ خلالها جزء من أهـداف السياسة الموضوعة وقد تتعرض الخطة لبعض التعديل خلال فترة التنفيذ ولكن دون مساس جوهري بـالاهداف النهـائية للسياسة الموضوعة .

■ **اما البرامج** فهي ترجمة الخطة الى مكونات محددة تنفذ كجزء من الخطة وفي اطار من التنسيق والتكامل بين مكوناتها .

■ **أما الاجراءات** فهي قوانين أو قرارات أو تشريعات تصدر لضمان حسن تنفيذ الخطة وتحقيق اهداف السياسة .

فقد يكون من بين **أهداف السياسة الزراعية** التحول من الزراعة في وحدات قومية مفتتة الى وحدات مجمعة فردية كانت أم تعاونية أم حكومية أو من زراعة مبعثرة غير متخصصة الى زراعة مركزة متخصصة أو من الزراعة المعتمدة على الانسان والحيوان الى الزراعة الالية أو من زراعة الاسـتهلاك الى زراعـة التصدير او من زراعة انتـاج المـواد الخام الى زراعة مصنعة الى غير ذلك من

١٩٦٨٣

الاهداف . التي تتحدد في ضوء الواقع الاقتصادي والاجتماعي وآثار هذه السياسة على الفرد والدولة وباقي القطاعات الاخرى كالصناعة والخدمات.

ولما كانت آثار اى سياسة لا تظهر الا بعد مدة معينة من بدء تنفيذها ولما كانت اى سياسة علمية يجب ان تبنى على اساس من الدراسات عن القطاع الزراعي ضمن اطار الاقتصاد القومي خلال فترة زمنية تمتد حتى سنة ٢٠٠٠ مثلا وذلك بتحديد الطلب المنتظر من القطاع الزراعي نتيجة عملية التنمية الشاملة وكيف يمكن تحقيق هذا الطلب تحت فروض نمو مختلفة تلعب الزراعة او الصناعة الدور الرئيسي في الصادرات ، وكيف يوجه الناتج الزراعي في كل حالة لمقابلة احتياجات الطلب المختلفة وذلك في ضوء الاهداف الموضوعة للقطاع الزراعي والتي تلخص في الاتي :

١ - توفير الغذاء والكساء لسكان يتزايدون بسرعة ويصل عددهم الى نحو ٧٤ مليون شخص وترتفع مطالبهم سنة بعد أخرى بمعدل لن يقل عن ضعف المستوى الحالى مع تحسين الغذاء لمعظم السكان الريفيين خصوصا فيما يتعلق بالتوازن بين المواد النشوية والبروتينية والدهون .

٢ - توفير المستلزمات الضرورية للصناعات القائمة والتي ينتظر أن تتضاعف قبل نهاية هذا القرن (كصناعة النسيج والسكر والزيوت وحفظ الاغذية وغيرها)

٣ - توفير العمل للاعداد المتزايدة من السكان الريفيين والتي من المنتظر ان ان تصل الى نحو ٣٧ مليون شخص قبل سنة ٢٠٠٠ مع ضرورة تضييق الفجوة بين دخول العاملين في الزراعة والعاملين في المهن الاخرى .

٤ - تعاظم استخدام الموارد الارضية والمائية وتحقيق اكبر قيمة مضافة من الزراعة .

وتحقيق هذه الاهداف يقتضى القيام بالدراسات اللازمة لتشخيص مشاكل التنمية وتحديد ابعاد الاستراتيجيات البديلة واحتمالات الطلب على السلع الزراعية سواء للاستهلاك المحلى أو التصدير بحيث يمكن تحليل المعروض من السلع المختلفة . هذا علاوة على دراسة تاثير عوامل النمو المختلفة على الاطار الاقتصادي واحتياجات الاستهلاك والتصدير .

وكخطوة أولى وأساسية في طريق التنمية السليمة لابد من الالمام بالسمات الرئيسية للزراعة المصرية والوقوف على الوضع الراهن لبنيانها وماقد يحتاج اليه من تطوير لتحقيق اهداف السياسة الموضوعة . ويتميز الوضع الزراعي المعاصر بالسمات الاتية :

■ تفتت الملكية وبعثرتها في وحدات صغيرة يصعب ادارة كل منها اقتصاديا ولا شك ان النظام السائد سوف يؤدى الى زيادة التفتت في الاراضي وسيادة الحيازات القزمية مستقبلا اذ أن أكثر من ٣ر٣ مليون حائز يمتلكون اقل من خمسة أفدنة موزعة بين اكثر من قطعة بمتوسط ٢ر١ فدان .

■ البعثرة المحصولية لمعظم المحاصيل التي تزرع في وحدات صغيرة لغرض الاكتفاء الذاتي دون هدف السوق مما قد يحرم المدينة مستقبلا من ناتج هذه الوحدات .

■ اتباع أساليب بدائية في الزراعة تعتمد على العمل الانساني والحيواني .

■ التنافس بين الانسان والحيوان على مساحة محدودة من الارض الزراعية المعرضة للتناقص مع الزمن بسبب زحف المباني عليها حيث تبلغ المساحة المخصصة لاعلاف الحيوان حوالى ٤٠ في المائة من المساحة الكلية والمساحة المقتطعة من الارض الزراعية نحو ٦٠ الف فدان في السنة .

■ عدم تطوير الري واتباع سياسة مائية تضمن تقليل الفواقد وتوفير المياه لتوسع افقى تشتد الحاجة اليه والا انخفض ما يخص الفرد الى نحو ٧ر٠٪ فدان سنة ٢٠٠٠ .

■ عجز القطاع الزراعى عن امتصاص الفائض من العمالة الزراعية وتراكم هذا الفائض سنويا وضعف انتاجية العامل الزراعى مما ادى الى ارتفاع تكاليف الانتاج (قدرت انتاجية العامل الزراعى في مصر بنحو واحد على عشرين من انتاجية العامل الزراعى فى امريكا) .

■ ضعف الكفاءة التحويلية للحيوان الزراعى وسيادة حيوانات العمل والتى تستهلك انتاج أكثر من ثلاثة ملايين من الافدنة المحصولية يمكن توفيرها باستخدام الميكنة .

■ البطء في الوصول بالاراضى الجديدة الى الانتاجية الواجبة حيث تبلغ مساحتها حوالى ١٧ فى المائة من المساحة الكلية لا تقل اكثر من ٣ فى المائة من الانتاج الزراعى الكلى .

ان السمات الخاصة بنظام استغلال الاراضى السائد ومنوال الحيازة اثرت تاثيرا سلبيا على الانتاج والانتاجية فلا يمكن تطبيق الاساليب العلمية فى حيازات قزمية كما ان تكاليف الانتاج ارتفعت ارتفاعا ملحوظا وانخفضت انتاجية العامل الزراعى واصبح الاقتصاد والتحكم فى توزيع مياه الرى امرا بالغ الصعوبة ان لم يكن مستحيلا والاستفادة من الارشاد الزراعى فى تطوير الزراعة غير ميسر للاغلبية العظمى واستخدام الكيماويات فى الزراعة امرا محفوفا بالخطر للانسان والحيوان والنتيجة ان عجز القطاع الزراعى عن الوفاء بالمتطلبات المتوقعة منه ومن هنا اصبح تطوير وتحديث الزراعة حتمية تفرض نفسها اذا اردنا لهذا القطاع ان يواكب التقدم العلمى والتكنولوجى . ويجب أن نعلم أنه توجد أسباب يعزى اليها تخلف القطاع الزراعى وتحد من سرعة نموه وتقلل من امكانياته المحتملة والتى تتلخص فى الاتى : -

١ - أن انتاجية معظم المحاصيل التقليدية فى الاراضى القديمة قد وصلت الى مستوى مرتفع بالنسبة لاقصى انتاج محتمل منها تحت الظروف السائدة للتكتيك الزراعى المستعمل حاليا . كما ان التوسع الافقى محدود بسبب عدم توافر المصادر المائية والارضية الصالحة ولن يتناسب فى أى وقت مع الزيادة السكانية . بالاضافة الى أن مرونة التغيير فى التركيب المحصولى محدودة وان كل زيادة فى مساحة محصول ما يكون على حساب محصول آخر ولذلك فان نظام استغلال الارض فى مصر لم يتغير كثيرا فيما عدا زيادة مساحة الارز على حساب الذرة فيما بعد السد العالى ، واخيرا فان نسبة التكثيف فى الزراعة المصرية مرتفعة وقاربت ٢٠٠ فى المائة بالنسبة للمحاصيل التقليدية مما يترك مجالا محدودا لزيادة التكثيف مالم تحدث ثورة علمية تؤدى الى تقصير فترة نمو المحاصيل أو تغيير جذرى فى التكنيك الزراعى .

ومن ذلك يتضح صعوبة رفع الانتاجية فى الاراضى القديمة أو زيادة مساحة الاراضى الجديدة اذا ما بقى الاسلوب الحالى فى استغلال الاراضى واستخدام المياه على ما هو عليه واذا ما بقى التركيب المحصولى التقليدى على ما هو عليه .

على انه فى طريق التوصل الى افضل بديل لاستغلال المصادر المتاحة تظهر تناقضات تعترض المخططين ، واسئلة تحتاج الى اجابة بالنسبة لجانبى العرض والطلب ، وحوار يجب أن يجرى بالنسبة لمستقبل القطاع الزراعى وعلاقته بالقطاع الصناعى للتنمية .

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــرام
التاريخ: ٨ / ٧ / ١٩٧٤

أثناء تنفيذ الخطة الزراعية يواجه المخططون بعديد من المشاكل والتساؤلات التي يفرضها الواقع . وهم ملزمون بإيجاد الحلول والبدائل الملائمة لتنفيذ تلك الخطة .

٣ نحو تخطيط علمي للزراعة المصرية سنة ٢٠٠٠

تناقضات تعترض المخططين وأسئلة تحتاج الى اجابة

تناولت في مقالي السابق قضية التخطيط المستقبلي للتنمية الزراعية وذلك من وجهة أهداف التنمية وسمات الزراعة المصرية المعاصرة والحاجة الى تحديث وتطوير الزراعة كأساس لاحداث تنمية زراعية بمعدلات تتمشى مع المتطلبات المتزايدة من القطاع الزراعي في الخمس والعشرين سنة القادمة. علما بأن المخطط للقطاع الزراعي المصري يواجه بالعديد من التناقضات والتساؤلات الخاصة بتوجيه الانتاج والتي يتحتم عليه الاجابة عنها وايجاد حلول لها حتى يمكن أن تتحدد معالم الخطة وتحقق الاهداف الموضوعة لها .

ولقد ساعد على خلق هذه التناقضات وظهور آثارها وانعكاساتها بشكل واضح في الاقتصاد الزراعي المصري عوامل تنحصر في محدودية الرقعة الزراعية والضغط السكاني المستمر والمتطلبات الغذائية والكسائية المتزايدة وكون أن الزراعة لا زالت تكون القاعدة الاساسية للصادرات وتوفير العملة اللازمة لتمويل الصناعة وبعض مرافق الخدمات علاوة على أنها لازالت مسئولة عن توفير العمل لجزء كبير من السكان الريفيين . ويمكن حصر هذه التناقضات المتعلقة بالانتاج من مساحة محدودة في الاتي :

■ التناقض بين الانتاج للاستهلاك المحلي والانتاج للتصدير أساسيا .

■ التناقض بين الانتاج لغذاء الانسان والانتاج لعلف الحيوانات منخفضة الكفاءة التحويلية .

■ التناقض بين التوسع في زراعة المحاصيل الحرة وتلك المقيدة بحصص حكومية .

■ التناقض بين الاستمرار في انتاج بعض المحاصيل الاستراتيجية بالرغم من انخفاض ميزتها النسبية أو الاعتماد كلية على استيرادها (القمح والذرة مثلا) .

■ التناقض بين زراعة محاصيل بهدف المحافظة على خصوبة الارض (البرسيم) وزراعة محاصيل ذات ميزة نسبية عالية للمزارع والدولة بغض النظر عن اثرها على الخصوبة .

■ التناقض بين زراعة المحاصيل ذات الميزة النسبية للمزارع والمحاصيل ذات القيمة المضافة العالية للدولة والمنخفضة للمزارع (القصب والقطن) .

■ التناقض بين الاستمرار في استخدام اليد العاملة في الزراعة على

حساب زيادة التكاليف او التوسع فى الميكنة ورفع كفاءة العامل الزراعى وخفض تكاليف الانتاج .

كل هذه التناقضات تجعل مهمة المخططين الزراعيين صعبة ومعقدة ولايمكن التوصل الى افضل بديل لاستخدام الموارد المتاحة الا بالاعتماد على الدراسات والتى تسمح للمخطط بان يوازن بين اثار البدائل المختلفة على حل هذه التناقضات . وحتى اذا توصل المخطط الى أفضل بديل فان عليه أن يتغلب على الكثير من الصعاب التى تعترض التنمية المثلى للزراعة ، ومنها مشكلة التمويل حيث نجد أن التمويل الائتمانى الحالى للزراعة يعجز عن الوفاء بمتطلبات التنمية لزراعة مكثفة . فالمدخلات اللازمة للنهوض بالزراعة تعجز عن الوفاء بمتطلبات التنمية نتيجة الارتفاع الكبير فى تكاليف ومستلزمات الانتاج . واكثر ما يكون ذلك وضوحا لدى فئة صغار المزارعين والذين يملكون اقل من خمسة افدنة ويكونون اكثر من ٩٤ فى المائة من مجموع الحائزين . وقد تبع ذلك انخفاض المخرجات من الزراعة كثيرا عن المستوى المحتمل اذا ما زادت المدخلات المخصصة للزراعة .

ونتيجة لارتفاع تكاليف الانتاج وعدم حدوث تغيير مماثل فى أسعار المحاصيل فى السنين الاخيرة ان اختلت النسبة بين المدخلات والمخرجات والتى يجب ان تتمشى مع انتاجية الارض وتكاليف الانتاج واسعار المحاصيل والا عجز القطاع الزراعى عن الوفاء بالتزاماته وزاد الفارق بين انتاج ودخول المزارعين الذين يملكون اكثر من خمسة افدنة وهؤلاء الذين يملكون اقل . علاوة على أن المزارعين القادرين ماليا يتجهون نحو انتاج المحاصيل وممارسة الانشطة غير التقليدية كزراعة الفاكهة والخضر وتربية الحيوان والدواجن مما سوف يزيد الفجوة فى الدخول بينهم . وقد يؤدى استمرار خفض صافى العائد من الزراعة لدى فئة صغار الحائزين الى الوصول بالانتاج الى حد الكفاف وتحرم السوق من فائض انتاج هام يغطى حوالى ٦٠ فى المائة من المساحة ويعتبر المصدر الاساسى لتموين المدن .

كما وان هناك تنافسا مستمرا على الاستثمارات المحدودة للزراعة بين ما يخصص منها للتوسع الافقى وما يخصص للتوسع الراسى . اذ لا زال يحظى التوسع الافقى بنصيب اكبر باعتبار أن الارض القديمة لا زالت المصدر الرئيسى للانتاج الزراعى حيث تغل نحو ٩٧ فى المائة من جملة الانتاج الزراعى ، الا أن ذلك لا يصح أن يكون على حساب الاراضى الجديدة والتى تبلغ مساحتها نحو ١٧ فى المائة وانتاجها نحو ٢ فى المائة من الانتاج الكلى مما يحتم ضرورة الاهتمام برفع انتاجيتها اذ أن المدخلات الحالية (بمتوسط ٢٥ ـ ٣٠ جنيها للفدان فى السنة) لا تكفى تحت اى أسلوب زراعى للنهوض بانتاجية هذه الاراضى ، بل سيؤدى حتما الى انخفاض انتاجيتها مع الزمن ، لان الارض تعطى بقدر ما ينفق عليها من مستلزمات وما يستخدم فيها من قوى الانتاج . ولابد أن ينحصر الاهتمام فى الوصول الى افضل الطرق العلمية والاساليب التكنولوجية لرفع انتاجية هذه الاراضى وربط ذلك بالطرق المثلى لاستغلالها فى مزارع كبيرة حديثة ممنعة ، وعدم تعرضها للتفتت واعتبارها مزارع رائدة لتطوير الزراعة المصرية . خصوصا وان هذه الاراضى تعتبر المصدر المنتظر توفره فى المدى المنظور وان كل المواطنين قد ساهموا فى ايجادها كثروة قومية ولذلك فهم ينتظرون أن ينعموا بناتجها . ولا شك انه بالتركيز على هذه الاراضى يمكن رفع الانتاج الزراعى بنحو ١٤ فى المائة .

أما الاراضى القديمة فقد فقدنها خلال الاثنتى عشرة سنة الماضية نحو ٦٠ الف

فدان أى نحو مليون فدان محصولى نتيجة زحف المبانى والمرافق عليها مما يقتضى ضرورة تعظيم الانتاج منها لتعويض هذا الفقد خصوصا وان احتمالات رفع انتاج معظم المحاصيل فيها سوف تكون محدودة ما لم يطرأ تغيير جذرى فى نظام استغلال هذه الاراضى وتكنولوجيا وسائل الانتاج . وهنا يجب التركيز فى الخطة على كيفية احداث مثل هذا التغيير عن طريق ادخال الاصناف عالية الانتاج من القمح والذرة والارز ، وتهيئة ظروف الانتاج العالى من خدمة ورى وتسميد ومقاومة لان ادخال هذه الاصناف دون العمل على توفير الظروف المواتية قد يؤدى الى نتائج عكسية فى الانتاج (الاقماح المكسيكية والذرة الهجين وغيرها) . اما التحول من المحاصيل التقليدية الحالية (القطن - القمح - الذرة - الارز) الى المحاصيل غير التقليدية (الخضر والفاكهة والزهور والنباتات الطبية والعطرية) فيجب أن تسبقه دراسة مفصلة لاحتياجات عمليات الإعداد والتخزين والتسويق والاتفاقيات الطويلة المدى لما ينتظر أن يواجه من عقبات فى ضوء التكتلات الاقتصادية . اللهم الا اذا كان ذلك ضمن اطار خطة للتكامل الزراعي بين الدول العربية .

واذا كان من المؤكد أن الزراعة المصرية لا يمكنها تحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض المحاصيل الغذائية كالقمح واللحوم فهل من الضرورى الاستمرار في انتاجها محليا والى أى مدى ؟ خصوصا في ضوء ميزتها النسبية المنخفضة سواء من وجهة المزارع أو من وجهة الدولة وذلك فى ضوء صعوبة التنبؤ عن الانتاج العالمى منها واسعار هذه المحاصيل فى فترة زمنية تمتد حتى سنة ٢٠٠٠ .

واذا كانت الزراعة فى الماضى وحتى الان تعتبر المصدر الرئيسى للعملات الاجنبية اللازمة للتنمية الصناعية فهل سيستمر هذا الدور فى المستقبل أم يجب ان يقتصر دور الزراعة على امداد الدولة باحتياجاتها الغذائية وتقوم الصناعة بدور رئيسى فى الصادرات . ان ذلك بالطبع سوف يتوقف على معدل التنمية الممكن تحقيقه من كل قطاع . اذ ذلك يقتضى الموازنة بين زيادة الصادرات الزراعية على حساب خفض المستوى الغذائى للسكان من جانب وبين زيادة الصادرات الصناعية مع رفع المستوى الغذائى للشعب من جانب آخر .

ولاشك ان السياسة السعرية للمنتجات الزراعية تلعب دورا مهما فى زيادة الانتاج بل وتعتبر الاسعار المجزية للمنتج من اهم الحوافز التى تشجع المزارع على التوسع فى انتاج اى محصول ترى الدولة مصلحة بالتوسع فيه او اتباع اساليب جديدة لازمة للانتاج العالى . وهنا يجب ان يقرر المخطط عما اذا كانت سياسة تعديل الاسعار أو اعانة بعض المحاصيل التصديرية اكثر فائدة للدولة من زراعة محصول عائده من النقد الاجنبى اقل كدعم سعر القمح بدلا من رفع سعر القطن مثلا . وهنا تظهر اهمية دراسة البدائل المختلفة لاستغلال المصادر الارضية واثر كل بديل على التجارة الخارجية والنقد الاجنبى وتوفير الاحتياجات الغذائية كما ونوعا ، والجدوى الاقتصادية للمزارع والدولة من احلال محصول محل آخر فى التركيب المحصولى (كالتوسع فى القطن على حساب القمح) واحتمال المجازفة فى تغيير التركيب المحصولى (كما حدث فى اسعار القمح والارز والسكر اخيرا) . كما يجب تقييم أثر التراكيب المحصولية المختلفة على اقتصاديات استعمال مياه الرى وعلى فرص العمل الممكن توفيرها وعلى التغيير التركيبي للدخول وتوزيعها . وبذلك يمكن للمخطط أن يوازن بين اثار كل بديل على كل من النواحى السابقة واختيار البديل الذى يحقق فى محصلته اكبر قدر من الاهداف التى حددتها السياسة العامة مسبقا .

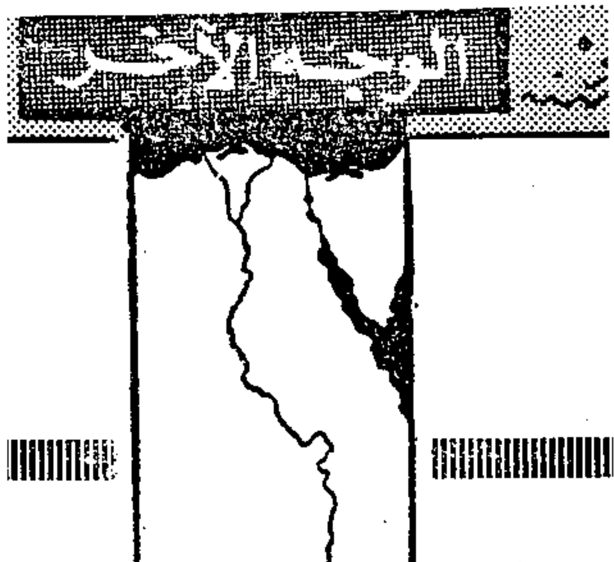
ولابدمن توفرقدر من المرونة فى الخطة الزراعية يسمح بادخال ما قد يلزم من تعديلات يقتضيها التغيير فى بعض الظروف التى كانت سائدة وقت وضع الخطة . كالتغير الذى حدث اخيرا فى اسعار بعض السلع الزراعية كالقمح والارز والسكر والتى لاشك قد غيرت من ترتيب بعض المحاصيل بالنسبة لميزتها النسبية . كل ذلك دون مساس باهداف السياسة الزراعية التى حددتها الدولة وهنا تظهر اهمية ضمان الاستقرار للسياسة الزراعية متى اقرت واعتمدت من المؤسسات الدستورية المسئولة عن ذلك ■

بقلم الدكتور
مصطفى الجبلى

المصدر: الاهـــــرام

التاريخ: ١ / ٤ / ١٩٧٥

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات



تصـدر كل ثـلاثـاء

حتى تتكامل الحياة فى مصر ريفا وحضرا ، وحتى تسود العدالة علاقــات القرية والمدينــة ..

رأى الوجه الاخر

طريق الثــورة الخضراء

ثمة صرخات تحذر كل يوم من انخفاض انتاجية الارض المصرية ، خصوصا فى تلك المســاحات الشاسعة التى تحولت من رى الحياض الى الرى الدائم دون ان تتهيأ لها مشروعات الصرف المتكاملة أو فى مساحات أخرى — من أرض الدلتا القديمة لم تلق الاهتمام الواجب بتنمية انتاجها الزراعى ،

واذا كانت الرقعة الزراعية فى مصر محدودة بظروف الــوادى المحصــور بين الصحراوين ، ومحدودة بكمية المياه المحدودة حتى بعد انتهاء السد العالى .. فان الواجب يقضى ونحن نعد الان لخطتنا الخمسية القادمة أن نكون أكثر عدالة فى توزيع استثمارات الزراعة .

.. علينا ان نوازن فى توزيع الاستثمارات بين الانفاق على مشروعات التوسع فى زراعة الارض الجديدة : والمشروعات الاخرى التى تهدف الى زيادة الانتاجية فى الارض القديمة . حتى لا يهبط انتاجها عاما وراء عام ، وحتى نستطيع بالفعل ان نساير هذا التقدم الذى صنعه تزاوج العلم مع الخبرة فى ميدان الزراعة فى كل بلاد العالم عندما رفع حدود انتاجية الارض الى ارقام مذهلة سموها هناك « الثورة الخضراء » .

وبوسعنا أن نقول أيضا أننا لانبدأ من فراغ، فلقد استطعنا خلال الـ ٢٠ عاما الماضية ان نزيد من انتاجية الفدان المصرى بأرقام معقولة ، فى القطن حقق المتوسط الانتاجى للفدان زيادة بلغت ١٢ر١ قنطار ، فى الذرة الشامية حقق الفدان زيادة انتاجية وصلت الى ٦٨٪ فى الارز زاد الانتاج ٤١ . ضريبة لكل فدان فى القمح بلغت الزيادة ٣٧ر١ اردب فى قصب السكر زاد انتاج الفدان الواحد ٩٥ قنطارا .

.. لكن لغة الارقام تستطيع ان تصبح لغة مخادعة شأنها شأن الكلمات .

ذلك انه على ضوء الدراسات المقارنة نستطيع ان نقول ان ما حققناه يصبح امرا متواضعا للغاية بالقياس الى ما تحقق فى بقاع كثيرة

ويعترف خبراء الزراعة فى مصر انه فى نطاق الدراسات المقارنة لهذا التقدم الشامل فى ميدان الزراعة العالمى فان النتائج المصرية لم تكن سارة فى المجموع ، كانت مصر فى المركز الاول فى انتاجية القطن والان فانها قد تراجعت الى المركز العاشر..وفى الذرة الشامية كنا فى المركز الثامن واصبحنا الان فى المركز الثالث عشر . وفى القمح تأخرنا ٤ خطوات،وفى قصب السكر كنا فى المركز السادس فأصبحنا فى المركز التاسع .

وليس فى وسعنا ايضـــا ان نحمل احــدا المسئولية فيما وقع ، ذلك ان المشكلة كانت فى صميم نظرتنا الاولى

والارقام تكشف حدود هذه النظرة : ذلك انه من بين ٤٢٦ مليون جنيه انفقناها على التوسع الزراعى كان نصيب مشروعات تنمية الانتــاج الرأسى لزيادة غلة الفدان الواحد ما يعــادل ١٦ فى المائة من مجموع هذه الاستثمارات .

اننا لا نريد ان ننتحب على ما فات ، ولكن الذى نرجوه ان نكون اكثر عدالة فى توزيع استثمارات الزراعة فى الخطة الجديدة

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــرام
التاريخ: ٢٩ / ٤ / ١٩٧٥

ممدوح سالم: خطة الحكومة النهوض بالريف وتوصيل الخدمات الى أصغر قرية

مساهمة قطاع الزراعة فى الانفتاح الخارجى

فى بداية سلسلة اجتماعاته مع ممثلى قطاعات العمل المختلفة ، أعلن السيد ممدوح سالم رئيس الوزراء فى لقائه أمس بقيادات الفلاحين أن الحكومة ستتقدم قريبا بالمشروعات الكفيلة بانهاء مشاكل الفلاح ضمن سياستها التى تهدف الى « احاطة العمل الحكومى باطار من الطمأنينة وتحقيق العدل ورفع المعاناة عن الشعب الذى تحمل طويلا فى معاركه ضد العدو من أجل مصر ومن أجل الامة العربية » .

وقال ان خطة الحكومة ستوضع على ضوء لقاءاته بممثلى القطاعات المختلفة

١٩٦٩٣

حتى تكون هذه الخطة معبرة عن رأى الشعب . وطلب من القيادات عرض مشاكل الفلاحين على أن تتمشى مع سياسة الحكومة التى تستهدف :

(١) مساهمة القطاع الزراعى فى الانفتاح الخارجى والداخلى وخفض أسعار المعيشة ، مع تخفيف الاعباء عن الفلاحين .

(٢) خفض تكلفة الانتاج ومنح عائد مجز للفلاح المنتج .

(٣) تحديد الاولويات للنهوض بالقرية وعدم تسرب الجزء الاكبر من عائدها الى المدينة .

(٤) مد مظلة التأمينات الاجتماعية لتشمل كل الفلاحين .

(٥) القضاء على المعوقات الادارية ، ووصول الخدمات الى أصغر قرية .

(٦) القضاء على الانحرافات عامة ليشعر الفلاح بأنه يحصل على نفس المنابة التى تحصل عليها فئات الشعب

وفى ضوء هذه المبادىء شرح السيد احمد يونس رئيس الاتحاد التعاونى الزراعى المركزى ، والمزارعون : صالح رمضان على عن الفلاحين التعاونيين ، وأبو العينين الهوارى من الدارسين وجاد الله خضر من المنتفعين بالاصلاح — مشاكل الفلاحين التى تركزت حول :

● عدم الاسراف فى التصريحات ، كما حدث فى الحكومة السابقة التى صرحت بأنه سيتم انتاج ٤٠٠ مليون دجاجة سنويا ولم يكن هذا صحيحا .

● توفير مستلزمات الانتاج وخفض أسعار الالات الزراعية الميكانيكية ، وخاصة الجرارات والاسمدة .

● وقف العمل بتوريد الحيسلزات بالاوامر العسكرية . اذ أن الفلاحين سيوفون بالتزاماتهم عن طيب خاطر وبالرضاء الكامل مادام هناك تعاون بينهم وبين الحكومة من أجل رفاهية كل الشعب .

● تحسين الصرف والترية وتنفيذ الدورة الثلاثية ، ومضاعفة الجهد فى تطهير الترع والمصارف .

● الحد من الرسوم التى تقررها الادارة المحلية ، ووضع حد لتدخل المحافظين ورؤساء المدن لتحصيل هذه الرسوم . والغاء حق المحافظين فى اسقاط عضوية مجالس الجمعيات عن الاعضاء .

● مضاعفة الجهد فى محو الامية وتنفيذ مشروعات كهربة الريف وخفض أسعار المبيدات .

● دراسة تعميم تجربة تسويق القطن مباشرة والتى أجريت بنجاح فى مركز منوف هذا العام .

● تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر لازالة الجفوة بين أبناء مصر ، باعتبار أن هذه الفجوة تعتبر « ردة » للثورة .

● تنفيذ مشروع السجل العينى للحد من طلبات المنحرفين فى كل موقع بالشهر العقارى ، وبحث توحيد الاشراف على التعاونيات فى كل مصر .

وقال السيد ممدوح سالم : أن عرضكم لمشاكلكم يعتبر عرضا نموذجيا ، وقد وعيتها تماما ، والحقيقة اننى لم أكن بمنأى عنها ، ولكننى أردته ونحن نبدأ اليوم حركة قومية لاصلاح اقتصاد مصر بقيادة الرئيس أنور السادات ، أن يشارك فى المسئولية كل هيئة وكل فرد يعيش على أرض مصر الطيبة ، خاصة بعد أن حققت أمتنا فى ١٥ مايو و ٦ اكتوبر .. ثورة التصحيح والنصر الكبير

وقال : واستنادا الى انه لابد من اعادة مسار ثورة ٢٣ يوليو ، والى أن القطاع الزراعى يتحمل المعاناة كلها فى سبيل مصر وحريتها ، لقد أوجب هذا وضع خطة حضارية تبدأ بالفلاح .

وأضاف : اذا كان فكرنا معكم وعيوننا ترقب انجازاتكم ، فاننا نعلم أن الحركة التعاونية تشكل حركة متكاملة

مع الاصلاح الزراعي ، وعلينا ان نبرز الايجابيات للشعب ، وأن نقف وجها لوجه مع التحديات .

واختتم رئيس الوزراء كلمته بقوله : ان ابن ميت أبو الكوم الرئيس المصري الصميم أنور السادات انما تنبعث سياسته من قلب القرية المصرية ، ونسأل الله أن يوفقنا — كما واجهنا أعداءنا — في مواجهة كل المشاكل بنفس الروح ونفس العزم .

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــرام
التاريخ: ١٦ / ٨ / ١٩٧٥

انشاء مجتمعات ريفية متطورة على مستوى اقتصادى عال

توزيع ٣٣٥٠٠ فدان على خريجى الزراعة وتقسيط الثمن على ٢٠ سنة بفائدة لا تزيد على ١٪

من حسـن سـلومة :

طلب الرئيس انور السادات الى السيد ممدوح سالم رئيس الوزراء اتخاذ الاجراءات التى تكفل انشاء مجتمعات ريفية متطورة على مستوى اجتماعى واقتصادى عال ، واعد الدكتور عثمان بدران وزير الزراعة دراسة مستفيضة عن المشروع بالتعاون مع قطاع استصلاح الاراضى ونقابة المهن الزراعية ، عرضت على اللجنة الوزارية للانتاج ، وتضمنت توزيع ٣٣٥٠٠ فدان من اراضى مؤسسة الاستزراع على خريجى الكليات والمعاهد الزراعية، على اساس ٣٠ فدانا لخريجى الكليات والمعاهد العليا و٢٠ فدانا لخريجى المعاهد المتوسطة ، على ان يقسط الثمن على ٢٠ سنة بفائدة لا تزيد على ١ ٪ وان يمنح كل خريج عند تسلمه الارض عددا من الماشية يتراوح بين ٥ و ٨ رؤوس يقسط ثمنها على ٥ سنوات ، وانشاء مساكن مؤقتة لهم فى ٩ قطاعات بالاراضى الجديدة . وقد وضعت اللجنة الوزارية الشروط التى يجب توافرها فى الخريجين ومن اهمها :

● الا يقل عمر المنتفع عند استلام الارض عن ٢٥ سنة ولا يزيد على ٤٥ سنة ومارس الاعمال الميدانية فى مجال الزراعة مدة لا تقل عن ٥ سنوات . ويكون قد أدى الخدمة العسكرية أو أعفى منها نهائيا .

● الا يكون عاملا لدى الغير [الحكومة أو القطاع العام أو القطاع الخاص] عند تمليكه للارض بعد انتهاء السنة الاولى الاختبارية والتى سيكون الانتفاع خلالها بطريق التأجير ، وتعتبر هذه السنة بالنسبة للعاملين بالدولة [أجازة بدون مرتب] ..

● أن توافق نقابة المهن الزراعية وجهات الامن على ترشيحه للانتفاع بالارض .

وسيتم تخصيص ثلثى المساحة المقرر توزيعها لخريجى الكليات والمعاهد الزراعية العليا ، ويكون الثلث الباقى من نصيب خريجى المعاهد الزراعية المتوسطة على أن يتبع فى ادارة هذه المساحات أحدث الاساليب العلمية والتكنولوجية

وقد تم الاتفاق بين الدكتور عثمان بدران والمهندسين سعد مجرس نائب وزير الزراعة وهلال عبد الله هلال رئيس مؤسسة الاستزراع على الخطوات التنفيذية للمشروع والبرنامج الزمنى لتوزيع الارض الذى سيبدأ من عام ١٩٧٦ وينتهى فى ١٩٧٨ ويبدأ المشروع بمزرعة تجريبية [كوم التبن] التابعة لقطاع الحامول ومساحتها ٤٨٥٢ فدانا سيوزع منها — كمرحلة أولى خلال الدورة الشتوية القادمة مساحة ٣٠٥٨ فدانا

١٩٦٩٦

وصرح المهندس ابراهيم جودى رئيس اللجنة العليا لتثمين أراضى الدولة أنها بدأت فى تقدير ثمن الارض وسيكون هذا التقدير نهائيا وغير قابل للطعن٠٠ وسوف يقسط على ٢٠ سنة بفائدة ١٪ وسيتحدد القسط خلال السنوات الثلاث الاولى من التمليك بنصف المعدل السنوى للقسط ، وخلال السنوات الثلاث التالية بثلاثة أرباع المعدل ثم يقسط الثمن على ١٤ سنة بالتساوى ٠

وسيقوم الدكتور اسماعيل قدرى مدير صندوق التأمين على الماشية باعداد سجل خاص للتأمين على الماشية الموزعة لحساب المنتفعين وعلى نفقتهم بمجرد تسليمها لهم ☐

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــرام
التاريخ: ١٧ / ١٢ / ١٩٧٥

الرئيس يوافق على انشاء شركة تسهم النمسا فيها بمعونات فنية :

شركة لادارة مزرعة لانتاج الخضر والفاكهة وتربية الماشية

استصلاح ٥٠ الف فدان فى سيناء وبيعها للمساهمين المصريين بعد مرحلة الانتاج

من محمد عامر :

وافق الرئيس انور السادات علـى انشاء شركة برأسمال مشترك . لادارة المزرعة النموذجية التى ستقام فى السهل الاوسط من سيناء . فى المنطقة المواجهة لمحافظة الاسماعيلية . والتى ستقدم النمسا الخبرة الفنية والمساعدات العينية لانشائها لانتاج الخضر والفاكهة وتربية الماشية والدواجن ومنتجــات الالبان .


المهندس عثمان احمد عثمان

وصرح المهندس عثمان احمد عثمان وزير الاسكان والتعمير . بان المزرعة ستقام على مساحة ه آلاف فـدان ـ كمرحلة اولى ـ باستخدام طريقة الرى بالرش . التى رأى الخبراء انها انسب الطرق لاستخدام ميـاه النيل · عبـر سحارة الدفرسوار لانشاء المزرعـة . وهذه الطريقة توفر ٨٠٪ من الميـاه المستخدمة بالمقارنة بطريقة الرى بالغمر بالاضافة الى انها لا تحتاج الى انشاء مصـارف .

١٩٦٩٨

ومن المقرر ان تعقد لجنة المؤسسين- التى تقرر تسميتها شركة سيناء للزراعة واللحوم ومنتجات الالبان - اول اجتماع لها ، فى الاسبوع القادم فى مدينة الاسماعيلية لوضع المراحل التنفيذية لانشاء الشركة وتحديد حجم راس المال ، وطرح اسهمها للاكتتاب

وتضمن التقرير الفنى الذى اعده وزير التعمير ، ان تتولى هذه الشركة استصلاح ٥٠ الف فدان ، في السهل الاوسط بسيناء ، فى المنطقة المواجهة لمحافظة الاسماعيلية ، وزراعة هذه المساحات حتى الى المرحلة الحدية للانتاج الزراعى ، ثم بيعهما الى المساهمين المصريين ، ونقا لحصة كل مساهم من راس المال ، وذلك فى مساحات اقتصادية ، دون تفتيت للرقعة الزراعية المستصلحة فى هذه المناطق .

كما تقرر استخدام الاساليب العصرية فى الخبرة والالات ، فى استصلاح وزراعة هذه المناطق ، وتربية الماشية والدواجن ، طبقا للخبرة التى ستقدمها النمسا فى هذا المجال ، لانتاج المحاصيل الزراعية التى تجود فى هذه المناطق والخضر والفاكهة ومنتجات الالبان .

ومن المقرر طرح ٧٥٪ من راس المال امام المستثمرين المصريين ، في شكل اسهم قيمة كل منها جنيهان ، علـى ان يغطى المستثمرون العرب والاجانب ٢٥٪ من راسمال الشركة ، لتوفير النقد الاجنبى اللازم لمشروعات الشركة وتوفير المعدات الحديثة .

الأهرام

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــرام

التاريخ: ٢ / ٤ / ١٩٧٦

بدء تنفيذ أول مشروعات التعاون مع أمريكا فى الزراعة والرى :

١١٢ ألـف فدان لتحقيق الاستخدام الأمثل للمياه فى زراعتها

المشروع ينفذ فى ٤ سنوات ويتكلف ١٠ ملايين دولار وتعمم نتائجه بكل الأراضي

كتب رجب محمود :

بدأت أمس بالقاهرة المباحثات بين خبراء الجانبين المصرى والامريكى، لوضع نصوص الاتفاقية الخاصة بتنفيذ أول مشروعات التعاون بين البلدين فى مجال الزراعة والرى والبرنامج التنفيذى له وهو مشروع لتحقيق الاستخدام الامثل للمياه فى الزراعة ، يشمل فى المرحلة الاولى التى تستغرق ٤ سنوات ١١٢الف فدان ، ويتكلف اكثر من ١٠ ملايين دولار.

وسوف يعقد المهندس عبد العظيم أبو العطا وزير الزراعة والرى عدة لقاءات مع أعضاء الجانب الامريكى الذى وصل الى القاهرة منذ يومين برئاسة الدكتور ريتشارد سون مديرمكاتب وكالة التنمية الزراعية الامريكية ، للاتفاق على اتمام الاجراءات التنفيذية للمشروع الذى كان فى مقدمة المشروعات العشرين التى أوصت بها بعثةالمسح الزراعى الامريكية بعد زيارتها لمصر فى نوفمبر الماضى .

وأصدر المهندس أبو العطا قرارا باختيار ٣ مراكز بالدلتا والصعيد لتنفيذ المشروع فيها فور توقيع الاتفاقية فى شهر يونيو القادم ، الاول هو مركز كفر الشيخ ومساحته ٤٦ الف فدان باعتباره يمثل مناطق زراعة الارز والثانى مركز المنصورية ومساحته ٢٤ ألف فدان،ويمثل مناطق زراعة الحدائق والخضر التى يمكن تطبيق نظام الرى بالرش أوالتنقيط بها ، والثالث مركز ملوى ومساحته٤٢ ألف فدان ويمثل مناطق زراعة قصب السكر .

وقد تناولت المناقشات بين الجانبين فى أول اجتماع لهما أمس والذىحضره عن الجانب المصرى الدكتوران محمود أبو زيد مدير معهد بحوث توزيع المياه وطرق الرى وعلى سرى مدير معهدبحوث الاراضى ، تحديد الاحتياجات الفعلية للمشروع من معدات واجهزة وخبراء وهى التى سيتعهد الجانب الامريكى فى الاتفاقية بتقديمها ، على أساس مراحل التنفيذ.

وتقضى مقترحات الجانب الامريكى الذى يضم ٥ من كبار خبراء الرى والهندسة الزراعية والاقتصاد الزراعى وهندسة الاراضى ، بأن يبدأ العمل فى ثلاث محطات ، تتراوح مساحة المحطة بين ١٠٠ و ٢٠٠ فدان لكل مركز ، وتجرى دراسات مكثفةبكل مركز للوصول الى الاسلوب الامثل للزراعة والرى ،

لانتاج أعلى المحاصيل بأقل التكاليف على أن تطبق النتائج أولا بأول فى اراضى كل مركز .

ومن المقرر أن يقضى الخبراء الامريكيون فى مصر شهرا ، يتم خلاله وضع كل تفاصيل المشروع من واقع الزيارات فى المراكز الثلاثة والاجتماعات التى تعقد مع المسئولين فى وزارتى الزراعة والرى.

ويتضمن المشروع الاتفاق على خطوط رئيسية لمرحلة ثانية ، يبدأ فيها تطبيق النتائج فى المناطق المشابهة للمراكز الثلاثة التى اختيرت للمشروع ☐

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــرام
التاريخ: ٧ / ٤ / ١٩٧٦

خطة لزيادة الانتاج الزراعى ٢٢٪

تسويق القطن تعاونيا فى كل المحافظات

الشهداء — من أمين محمد أمين ومحمد عبد الحليم :

من المنتظر ان تؤدى الخطة الخمسية التي يجرى اعدادها الان ، الى زيادة الانتاج الزراعى ٢٢٪ منهـــا ١٣٫٧٪ عن طريق قطاع الرى . وستسهم هذه الزيادة فى سد العجز فى ميزان المدفوعات وتوفير الاحتياجات الغذائيــة والكسائية

وقال المهندس عبد العظيم ابو العطا وزير الزراعة والرى ، وهو يعلن ذلك فى المؤتمر التعاوني ، امس ، انه قـد وافق على ان يعمم فى جميع المحافظات تطبيق التجربة التى قامت بها الجمعية التعاونية العامة للقطن لتسويقه تعاونيا بعد ان حققت نجاحا ملحوظا فى مراكز دمنهور ، والشهداء ومنوف .

وقد تم فى اثناء المؤتمر الذى عقـد بالشهداء لتوزيع عائد تســويق القطن تعاونيا ، كما تحدث فى المؤتمر الســيد تنديل ابراهيم ، وزير الدولة للتعاون بالسودان ، فاكد أن الحركة التعاونية فى البلدين وضعت الحجر الاول لتكاملهمـــا الاقتصادى ، وذلك باقامة المزرعـــة النموذجية للخضر جنوب الخرطوم . كما اعلن السيد احمد يونس ، رئيس الاتحاد التعاونى ، انه سيتم التوسع فى انشاء الجمعيات التعاونية المتخصصة لخدمة الانتاج والفلاح ، وستناقش لجنة الزراعة والرى بمجلس الشعب يوم الاحد القادم الاسلوب الجديد لمقاومة آفات القطن هذا العام وتسويقه تعاونيا .

وقد تحدث فى المؤتمر ايضـا ، رئيس الوفد التعاونى الامريكى الذى يزور مصر حاليا فأشاد بالتعاون المصرى الامريكى نحو السلام ، واشترك فى المؤتمـــر المهندس فتحى سليمان امين عام الاتحاد الاشتراكي ومهدى شومان امين الفلاحين ، ووكلاء وزارة الزراعـــة والرى وكبــار المسئولين والتعاونيين .

الرئيس يطلب التوسع في زراعـــة الخضر

تابع الرئيس انور السادات أمس ماتم تنفيذه فى مجال التوسع فى زراعـة الخضر والاسـتفادة من المسـاحات المتاحة بالاراضى المستصلحة فى مناطق غرب الدلتا . وأكد الرئيس على ضرورة تنفيذ توجيهاته التى سبق ان أصدرها من قبل لتوفير الغذاء للمواطنيـن ، والتوسـع فى تصنيع المعلبات بحيث تكفى الاحتياجات المحلية وتكون بأسعار فى متناول الطبقات الكادحة .

وقد عقد الرئيس السادات اجتماعا لهذا الغرض فى منزله بميت أبو الكوم ، شهده المهندس احمد سلطان نائبرئيس الوزراء ووزير الكهرباء والمهندس عثمان أحمد عثمان وزير الاسكان والتعمير والمهندس عبد العظيم أبو العطا وزيـر الزراعة والرى والسيد محمد حامد محمود وزير الحكم المحلى .

الأهرام
المصدر: الاهــــــرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات   التاريخ : ١٩٧٦/٩/٢٥

الرئيس يتابع انشاء المجمعات الزراعية الصناعية

يدرس الرئيس أنور السادات عقب عطلة العيد تقريرا عن الخطوات التى تمت فى بناء المجمعات الزراعية الصناعية والتى سيفتتحها فى العيد الثالث لحرب اكتوبر .

وكان الرئيس قد اعلن انه سيركز جهوده فى العمل الوطنى خلال السنوات القادمة على قضية « الطعام » وضرورة الاكتفاء الذاتى من المواد الغذائية خلال ٥ سنوات ..

وتتضمن خطة الرئيس السادات التطوير العلمى للزراعة والاخذ بالتكنولوجيا المتقدمة فى هذا المجال ، وتدريب الفلاح المصرى على الاساليب الحديثة فى الانتاج ، والتوسع فى المجمعات الزراعية الصناعية وانشاء مجمع زراعى صناعى مستقل فى كل محافظة .

خطوط هامة يحددها السادات للعمل الزراعى وزيادة الانتاج

الرئيس يجتمع بالمسئولين عن القطاع :

زيادة محصول القطن ١٫٧ مليون قنطار
وزيادة صادرات الموالح والأرز والبصل

سرعة انهاء مشروعات الاستثمار الزراعية
وتمليك الاراضى المستصلحة وبيع بعضها بالمزاد

افساح المجال للقطاع الخاص لتربية الدواجن
تطوير الحركة التعاونية ودعم بنك القرية

في سلسلة اجتماعاته التي بدأها الرئيس أنور السادات في الاسبوع الماضي ـ وكانت مع مجموعة المسئولين عن القطاع الاقتصادي ـ اجتمع الرئيس أمس مع مجموعة المسئولين عن القطاع الزراعي وبحث معهم خطة الدولة في تنمية الانتاج الزراعي والحيواني ، وحدد معهم عدداً من الخطوات الهامة التي يجب أن يتجه القطاع الزراعي والحيواني لتحقيقها توفيراً لاحتياجات الشعب .

وفي هذا المجال أشار الرئيس السادات الى :

(١) التركيب المحصولي الجديد بما يحقق زيادة في محصول القطن مقدارها ١ر٧ مليون قنطار قطن ، ورفع اهداف تصدير الارز والموالح والبصل وزراعة ٦٠٠ الف فدان من انواع القمح عالية الانتاج .

(٢) توفير المساحات المزرعة بقصب السكر بما يمكن من الوفاء باحتياجات البلاد من السكر والمعروف أن حاجة الاستهلاك المتزايدة من السكر تدفع الدولة الى استيراد كميات كبيرة في الوقت الذي تضاعف فيه سعر السكر عالميا .

(٣) التصرف في الاراضي المستصلحة وتمليكها للفلاحين والخريجين وتكوين الشركات الزراعية الصناعية وبيع عدد من المساحات بالمزاد العلني واستخدام حصيلة ذلك [مقدر ان تصل العام القادم أكثر من ١٥ مليون جنيه] في مشروعات استصلاح جديدة .

(٤) انهاء المباحثات والاتصالات الجارية بشأن مشروعات التصنيع الزراعي والانتاج الحيواني المقترحة مع رأس المال العربي والاجنبي بما يمكن من بدء تنفيذ هذه المشروعات واعطاء عائدها .

(٥) زيادة انتاج الدواجن الى ٥٦ مليون دجاجة في العام القادم و ٧٠ مليونا في عام ٧٨ وافساح المجال أمام القطاع الخاص في انتاج الدواجن .

(٦) اعطاء جهود مكثفة لزيادة انتاج الاسماك وتوفيرها .

(٧) تنشيط الحركة التعاونية وتطويرها الى الانتاجية بدلا من قصرها على الخدمات ودعم بنك القرية .

وقد حضر الاجتماع الذي عقده الرئيس السادة ممدوح سالم رئيس الوزراء ، والمهندس عبد العظيم أبو العطا وزير الزراعة والري ، والدكتور عبد العزيز حسين وزير الدولة للزراعة وشئون السودان .

وصرح مسئول بأن الرئيس استمع في الاجتماع الى خطة الحكومة في مجال زيادة انتاجية المحاصيل الزراعية ، وعلى نسبة الزيادة التي تحققت هذا العام وخاصة في محاصيل القطن ، والفول ، والقصب ، والقمح ، والذرة الشامي ، والتي حققت تقدما مرضيا .

وكان مما اتجه اليه اهتمام الرئيس خطة الحكومة بشأن التركيب المحصولي الجديد على أساس ان هذه الخطة يمكن أن تساعد في تدبير احتياجات الجماهير من المواد الزراعية وتحقيق أفضل دورة زراعية .

وقد سأل الرئيس عن الاهداف التي يحققها هذا التركيب الجديد واتضح أنها تحقق زيادة في محصول القطن مقدارها ١ر٧ مليون قنطار ، وتزيد مساحة الاراضي المزروعة بالقصب بما يسمح

بالوفاء باحتياجات البلاد من السكر ، ويرتفع أهداف تصدير الارز من ٢٢٥ ألف طن الى ٤٥٠ ألف طن ، والمتساح من الموالح للتصدير من ٢٢٢ ألف طن الى ٣٥٠ ألف طن ، ومن البصل من ٦٣ ألف طن الى ١١٠ آلاف طن ، ويحقق اكتفاءا ذاتيا من الفول ، وزراعة ٦٠٠ ألف فدان من أنواع القمح عالية الانتاج

وفي مجال استصلاح الاراضي أبدى الرئيس رضاءه بما قامت الحكومة بانجازه حتى الان بتصحيحهما مسار الاراضي المستصلحة والتصرف فيها لادخالها على طريق الانتاج الزراعي ، وزيادة الدخل القومي . ووافق الرئيس على المضي في أسلوب التصرف الجاري بأسرع خطى لتمليك الفلاحين والخريجين وتكوين الشركات الزراعية الصناعية والبيع بالمزاد العلني لمساحات تقصر الامكانيات المحدودة منها .

ومن المقدر أن تبلغ حصيلة عام ١٩٧٧ في صندوق الاراضي اكثر من ١٥ مليون جنيه ، بعد أن كانت الخسائر السنوية تبلغ نحو ٢٠ مليون جنيه ، فضلا عن زيادة اسهام الاراضي المستصلحة في الانتاج الزراعي من ٢٪ الى ٨٪ .

وقد طلب السيد الرئيس أن تمضي الحكومة في سياستها التي أقرتها في مشروعات التوسع الافقي في مساحات تناهز ٥ر٢ مليون فدان طبقا لخطتها .. بعد أن تم لها ترشيد المسار في الارض المستصلحة في مساحة مليون فدان

وخلال هذا الاجتماع استعرض الرئيس أيضا سياسة القطاع الزراعي نحو التخطيط للتوسع في اقامة المجمعات الزراعية الصناعية لتحويل مصر الى دولة مصدرة للمحاصيل والمنتجات الزراعية المصنعة في سنة ٢٠٠٠ ، كما بحث بشروعات التصنيع الزراعي والانتاج الحيواني المقترحة مع رأس المال الاجنبي والعربي ، والتي جاءت نتيجة الاخذ بسياسة الانفتاح ومنها مشروع تقاوي الخضر في ٢٤ الف فدان بالنوبارية ومشروع الثروة الحيوانية في منطقة النهضة ومشروع انتاج الموالح في مساحة ١٥ الف فدان بغرب النوبارية ومشروع تربية الاغنام في ١٢ الف فدان بغرب النوبارية .. ومشروع انتاج السكر من زراعة ١٣٢ الف فدان بالبنجر بوسط الدلتا ومشروع انتاج الالبان والخضر في ١٨ الف فدان بالملاك ومشروع انتاج الموالح في مساحة ١٥ الف فدان بالجمفرية ومشروعات التعاون مع مجموعة شركة التصنيع الزراعي الامريكية ، ومشروع مجمع زراعي صناعي في مساحة ٢٥٠٠٠ فدان بمريوط ومشروعات الجمعيات التعاونية بين المصريين المقيمين بالخارج .

وقد طلب الرئيس أن تنتهي المباحثات والاتصالات الجارية بشأن هذه المشروعات في أقرب وقت

واستمع الرئيس للسياسة المائية التي أقرتها الحكومة والتي تقرر أن موارد مصر من المياه ٦٨ مليارا واحتياجاتها الحالية ٥١ مليارا وأن هناك ١٧ مليارا يمكن استغلالها فورا في مشروعات التوسع الافقي — وأن أمام مصر إمكانية تدبير ٩ مليارات أخرى من مشروعات أعالي النيل وكل ذلك يعطي مؤشرا على مستقبل مشرق للتوسع الزراعي في مصر ، وخاصة لو اتبعت أساليب الري المتطورة التي توفر أكثر من ٧٠٪ من مياه الري

وقد وجه السيد الرئيس الى ضرورة عدم الاسراف فى مياه الرى وحسن استخدامها

كما طلب الرئيس أيضا أن تستمر العناية بمشروعات التوسع الراسي لزيادة الانتاج الزراعى الى اقصى مداه .

وفى مجال مشروعات الصرف المغطى اطلع الرئيس على انجازات الحكومة فى مجال تزويد ١٧ر١ مليون فدان بالصرف المغطى حتى الان .

واستعرض الرئيس مع المجتمعين تطور انتاج الدواجن ، وتبين أنه ارتفع من ٦ر٢٤ مليون دجاجة عام ١٩٧٥ الى ٤٢ مليونا عام ١٩٧٦ وقد وافق سيادته على خطة الحكومة فى الارتفاع بالانتاج الى ٥٦ مليونا عام ١٩٧٧ والى ٧٠ مليونا عام ١٩٧٨ .

كما ناقش الرئيس تطور نشاط القطاع الخاص فى مجال انتاج الدواجن .. وطلب أن يفسح له المجال للاسهام فى هذا الانتاج ووافق على خطة الحكومة لمضاعفة محطات التربية للقطاع الخاص كل سنة بحيث تقفز من ٥٤٨ عام ١٩٧٥ الى ٥٠٠٠ محطة عام ١٩٨٠ .

وتم بحث خطة انتاج اللحوم وأقر الرئيس ماتعتزم الحكومة انجازه من دعم نشاط شركة اللحوم التى ارتفع انتاجها من ٢٤٢٥ رأسا عام ١٩٧٥ الى ٣٨٠٧ رؤوس عام ١٩٧٦ لتصل الى ١٩٢٠٠ رأس عام ١٩٧٧ و ٥٠ الف رأس عام ١٩٨٠ كما ناقش السيد الرئيس مع المجتمعين خطة الحكومة بشأن التوسع فى استثمار الثروة السمكية ووجه الى ضرورة تكثيف الجهود من أجل توفير الاسماك .

كذلك استمع الرئيس الى خطة الحكومة بشأن تنشيط الحركة التعاونية وتخليصها من سلبياتها وتطوير التعاونيات الى الانتاجية بدلا من اقتصارها على الخدمات ، ودعم بنك القرية للنهوض برسالته ، ودعم شعبية الحركة التعاونية ونقلها الى خدمة الفلاح ولمشروعات التصنيع الزراعى والانتاج الحيوانى .

وفى نهاية الاجتماع طلب الرئيس أن تلقى جماهير الفلاحين والمزارعين عناية من أجهزة الارشاد الزراعى والبحوث التطبيقية لزيادة انتاجهم ، وتطوير اساليب الزراعة والرى لهم .

وقد وافق الرئيس على افتتاح عديد من المشروعات الانتاجية فى قطاع الزراعة تباعا فى الاشهر القادمة .

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــرام
التاريخ: ٢٩ / ١١ / ١٩٧٦

رأى الأهرام

الخطة الزراعية المتطورة والتوعية الانتاجية

اذا كانت مصر فى الاصل بلدا زراعيا ، فان اخذها باسباب التصنيع الذى يضع اساس الحضارة المادية لا يعنى ان تتخلى من صفتها الاولى او تتركها تبهت وتتعرى امام عوامل التفجر السكانى من ناحية ، والتركيز من ناحية اخرى على نوعيات معينة من المحاصيل المصدرة فى مقـــابل الحصول على سلع راسمالية صناعية .. ذلك انه لابد ان يكون هناك تناسق فى المخطط الزراعى يخدم كل الامكانيات على نحو متكامل .

والتقدم الزراعى فى اى بلد ، مثل التقدم الصناعى ، لا يعتمد فقط على توفير امكانيات الانتاج على نحو متزايد ، بل يقتضى توعية اصيلة على مختلف المســتويات بقيمـــة المشـــاركة فى الانتـــاج ولا يكفى ان ناخذ باساليب جديدة تزيد الانتاجية مالم نمهد لها بتشجيع المنتج ، لان المنتج على نطاق الارض والتربية الحيوانية يشكل جزءا من القاعدة السكانية المستهلكة ، فاذا زادت انتاجيته فى المعدل على استهلاكه ضمنا قدرا من الوفرة قد يتيح خفض الاسعار .. وهذا وضع يختلف عن الانتاج الصناعى ، لان المنتج هنا لا يستهلك بالضرورة انتاجه كما ان الانتاج الزراعى والحيوانى يمكن ان يســتوعب قاعدة اعرض بدخول الافراد .

من هنا ندرك اهمية الخطة الجديدة التى وضعت نصب عينيها توفير احتياجات الاستهلاك والتصدير ، بقـــدر متوازن ، متواكب مع النمو السكانى والتوسع الصناعى على مدى السنوات القادمة .. ففى هذه الخطـــة تاكيد على دور الفلاحين والخريجين من حيث تمليكهم للاراضى المستصلحة دفعا لها على طريق الانتاج ، وتاكيد على ترسيخ الحركة التعاونية ، بما يكفل مد قاعدة خدماتها للفلاحين الى مجال التصـــنيع الزراعى والانتاج الحيوانى ، بما يكفل لها التحول الى جهاز خــدمات وانتاج معا ، كذلك فانها تبرز دور القطاع الخـــاص فى رفع انتاجية الدواجن وغيرها ، وهذا كله فى اطار الانتاج الزراعى العام وزيادته

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــرام

التاريخ: ١٤ / ١٢ / ١٩٧٦

رأى الأهرام

نحو ثورة زراعية شاملة

امام المواجهة السكانية التى تزداد حدة بزيادة التعداد العــام ، طرحت الحكومة فى بيانها أسس ثورة زراعية شاملة تضع فى اعتبارها توفير كل عناصر الانتاج الزراعى على نسق متكامل .

وأول عنصر فى الخطة بالطبع هو زيادة مساحة الرقعة الزراعيــة او القابلة للاستزراع . ومن هنا كان لابد من تصحيح المســار الذى سارت فيه مشروعات الاستصلاح على نحــو يكفــل الاستغلال الكامل للاراضى المستصلحة وما يستجد منها لصالح الجماهير . ذلك أن الفائدة لا تأتى بمجرد الاستصلاح الذى يتكلف نفقات كبيرة وجهـــدا طويلا يمكن ان يستغرق سنوات . وانما تقاس الفائدة بمقدار عائد الاستغلال مقارنا بهذه النفقات . وهذا العائد لا يتحقق الا بوضـــع الاراضى المستصلحة على خط انتاجى سليم . وهو امر جرت مباشرته من طريق وضع مليون فدان من هذه الاراضى فى مسئوليـــة شركات زراعية كبرى . كذلك فانه لابد من مراعاة حصيلة ما تدره هذه الاراضى لاستخدامه فى مزيد من الاستصلاح . ومن هنا كان لزاما تنشيط سياسة التمليك . كذلك كان لزاما تنشيط دور الفرد فى تملك وتاجير الاراضى المستصلحة على نحو فعال .

واما العناصر الاخرى فهى الاستخدام الامثل لوســــائل وادوات الانتاج ، واولها المياه من حيث الموارد والرى المتطور . وهذه تقتضى استخداما وتوسعا علميا بالتعاون والخبرة المشتركة . كما أن الترتيب المحصولى الجديد ، على اراض اكثر مساحة ، والاستعانة بالنسبة للاراضى التى تزرع محاصيل عالية الانتاج مثل القمح المكسيكى ، وادخال نظام الميكنة الزراعية متكاملا فى بعض المحافظات ، ومراجعة نظم التعاونيات ، والحفاظ على حقوق الفلاحين الاصلية ، زراعيــة كانت أو سياسية ، كل هذا يكفل كفاءة أعلى وثمارا اوفر وأسرع .

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهــــرام
التاريخ: ٩ / ٩ / ١٩٧٧

الرئيس يعتمد الخطوات التنفيذية لزراعة ٤١ ألف فدان في سيناء والقناة

تسويق تعاوني للانتاج لحماية المستهلك والقضاء على فئة الوسطاء

خطة « انعاش اقتصــادي » لمحافظة السويس بعد عودة الحياة الطبيعية لها.

الســادات يزور الواحات ليدرس خطط التوسع الزراعي فيهــا

اعلن الرئيس انور السادات خلال لقائه امس بقيادات الفلاحين والقيادات السياسية والشعبية بمحافظة الاسماعيلية، موافقته على الخطوات التنفيذية لتخصيص ٤١ الف فدان لزراعة الخضر والفاكهة في منطقة قناة السويس والسهل الاوسط بسيناء التي تجود في اراضيها زراعة الخضر والفاكهة . كما أعطى الرئيس توجيهاته باستيراد الابقار المنتجة للالبان بالطائرات من الدنمارك والمانيا والنمسا لاقامة مجمعات للانتاج الحيواني .

وأكد الرئيس في لقاء الصالة مع قيادات الفلاحين والقيادات السياسية والشعبية بالاسماعيلية ان الامن الغذائي يمثل تعبيرا سياسيا في غاية الاهمية ، ذلك اننا كنا حتى وقت قريب نقترض لكي ناكل ، اما الآن فاننا نمر بمرحلة اصلاح المسار الاقتصادي .

وقال الرئيس ان لديه اهتماما بتوجيه مزيد من الاهتمام بالزراعة التي تفوق اهميتها بالنسبة لنا اهمية الصناعة فمصر بلد زراعي في الاساس وخلال المرحلة الماضية أهملنا الزراعة واقتصادنا يقوم على الزراعة اساسا وسنظل لفترات طويلة نعتمد عليها .

وفي معرض تأكيده على اهمية تنفيذ مشروع رائد لانتاج الخضر والفاكهة في المنطقة اعلن الرئيس ان كل فرد [أو جمعية] يقوم باستصلاح قطعة أرض سوف يتملكها .

واعلن الرئيس السادات انه سيزور الواحات عقب انتهاء زيارته لمنطقة القناة لكي يدرس كيفية الاستفادة من التوسع الزراعي في هذه المناطق بعد اكتشاف كميات المياه الجوفية هناك ، ذلك اننا نعيش على ٤٪ فقط من ارضنا

واعلن الرئيس أن ما طلب تطبيقه في الاسماعيلية هو جزء من خطة كبيرة لابد أن نطبقها في كل مكان لكي نرفع دخل الفلاح وننتقل من الزراعة التقليدية الى زراعات تدر ايرادا كبيرا ..

وقال الرئيس موجها كلامه الى كل فلاحي مصر « في خططي ان يبلغ دخل القناة في عام ٨٠ مليار دولار ، كما أن من بترولكم جاى احتياطي ممتاز ، وانتم كفلاحين عليكم أن تعطوني غذاء للشعب وهذه المهمة سياسية وليست تجارية »

وقال الرئيس : انكم هنا في الاسماعيلية عانيتم اثناء التهجير وعانى أولادي في السويس وبورسعيد وكان لابد ان تعوضكم الدولة عن هذه الفترة ..

وأعلن الرئيس انه سيزور بورسعيد ثاني يوم العيد وسيبحث مع المسئولين فيها ترشيد العمل في المنطقة الحرة بها .

ومن المقرر ان يستعرض الرئيس خلال زيارته لمدينة السويس يوم الاثنين القادم خطة الانعاش الاقتصادي لمدينة الصمود والبطولة ، وتتضمن الخطة المشروعات التي سيتم انشاؤها بالسويس بعد عودة الحياة الطبيعية لها .

ومن الاسماعيلية كتب محمد عامر

اعتمد الرئيس أمس برنامج زراعة ٤١ الف فدان بالخضر والفاكهة وتحسين مشروعات الري والصرف في المنطقة

الزراعية بالضفة الغربية لقناة السويس والسهل الاوسط لسيناء وتقديم التسهيلات اللازمة للمزارعين في المنطقة ليتوسعوا في انتاج الغذاء الخضري حتى تتحول المنطقة بالكامل تدريجيا الى مزرعة كبرى للخضر والفاكهة تغطي جانبا كبيرا من احتياجات الشعب المصري .

كما طلب الرئيس استيراد ١٥٠٠ بقرة كدفعة اولى من السلالات الممتازة المنتجة للحوم والالبان من الدانمرك والنمسا [كا] والمانيا الغربية ، وان تخصص ١٠٠٠ منها للمجمع الزراعي الصناعي الذي سينشأ على مساحة ١٩ الف فدان في وادي الملاك ، و ٥٠٠ بقرة لتكون نواة للمجمع الزراعي الصناعي الذي تقرر انشاؤه على مساحة ١٠ آلاف فدان جنوب سهل الصالحية - ويبدأ وصول هذه الابقار بالطائرات من يناير القادم وسيخصص هذان المجمعان ومساحتهما ٢٩ الف فدان للانتاج الحيواني ومنتجات الالبان بالاضافة للمحاصيل غير التقليدية لتوفير الغذاء البروتيني للشعب .

وخلال لقائه أمس بقيادات الفلاحين والقيادات السياسية والتنفيذية والشعبية بمحافظة الاسماعيلية تحدث الرئيس السادات عن مشروعات الامن الغذائي والسياسة الداخلية والموقف الراهن .

وحضر اللقاء المهندس ابراهيم شكري وزير الزراعة والمهندس عثمان أحمد عثمان رئيس المجموعة البرلمانية لمحافظة الاسماعيلية والمهندس مشهور أحمد مشهور رئيس هيئة قناة السويس واللواء محمود زكي عبد اللطيف محافظ الاسماعيلية والسيد مهدي شومان الامين المساعد للجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي عن العمال والفلاحين .

وقد عرضت قيادات الفلاحين على الرئيس خلال اللقاء خطة للتوسع في زراعة الخضر والفاكهة ومضاعفة المساحات المزروعة والمستهدفة بمحاصيل الخضر من ٢٥ ألف فدان الى ٥٠ ألف فدان .

وقدم اللواء محمود زكي عبد اللطيف محافظ الاسماعيلية هدية الى الرئيس عبارة عن طبق من الفضة منقوش عليه شعار المحافظة وكتب تحته اهداء من محافظة الاسماعيلية الى الزعيم المؤمن الرئيس محمد أنور السادات .

كما قدم السيد حسين الاسود رئيس المجلس المحلي لمحافظة الاسماعيلية هدية أخرى عبارة عن لوحة قرآنية نقشت على الطراز الاسلامي وكتب عليها الله نور السموات والارض .

وكان المهندس ابراهيم شكري ، وزير الزراعة قد عقد سلسلة من اللقاءات خلال الاسبوع الماضي مع المهندس عثمان أحمد عثمان والسيد مهدي شومان أمين الفلاحين ومجموعات من المزارعين في المنطقة لوضع هذه الاجراءات التنفيذية التي تتضمن :

■ تحويل الاراضي الزراعية في منطقة قناة السويس وسيناء تدريجيا لزراعة الخضروات المختلفة والفواكه ، وتتضمن ٣٠ الف فدان في محافظة الاسماعيلية ، ٨ الاف فدان في محافظة السويس وكلها أراضي في حيازة مزارعي المنطقة ، ٣ آلاف فدان في السهل الاوسط في سيناء تقوم بزراعتها شركة الاسماعيلية — مصر للتنمية الزراعية .

■ دعم شبكات الترع لتغذية المنطقة بمياه الري وتضم ترعة الاسماعيلية ، والسويس والعباسة وبور سعيد

وتفريعاتها وتطهير المصارف ، وانشاء مشروعات الصرف لتحسين خدمة الرى والصرف بالمنطقة ونقل مياه النيل عبر (سحارة) الدفرسوار التى تمر تحت المجرى المائى لقناة السويس لزراعة السهل الاوسط فى سيناء .

■ انشاء جمعية تعاونية تسويقية لمزارعى المنطقة لرعاية مصالحهم حتى تعود نتيجة عمل الفلاح اليه والى أسرته . وقد اشار الرئيس انور السادات بهذا النظام الذى يحقق الفائدة للفلاح وللمستهلك على حد سواء ، حيث يحقق القضاء على التجار الجشعين الذين يستغلون الطرفين ، وبذلك يتم رفع دخل الفلاح والتخفيف عنجماهير الشعب . وسوف تتولى وزارة الزراعة تقديم الخدمة والمشورة الفنية والمساعدات والمعدات لهذه الجمعية لضمان نجاحها ، على أن يقوم الفلاحون بأنفسهم بادارة الجمعية .

وسيصل الى القاهرة غدا — السبت — وفد من خبراء التصنيع الزراعى منالمانيا الغربية الذين يمثلون ٤ من كبرىالشركات الالمانية المتخصصة فى صناعات اللحوم وانتاج الالبان والزبد ، ومختلف أنواع الجبن ، تسويق وتصدير المنتجاتالزراعية

وسيقوم الوفد الالمانى بزيارة ميدانية لمشروعات غزو الصحراء فى مصر وفى منطقة صحراء شرق الدلتا ، وقد تمتجهيز طائرة خاصة ليزور الوفد صباح الاحد المجمع الزراعى الصناعى فى وادى الملاك ومحطات الدواجن فى سرابيوم ، ثم يطير الى الاسماعيلية للقاء الرئيس السادات ، حيث يعرض عليه المشاركة فى مشروعات غزو الصحراء فى مصر .

كما يصل القاهرة خلال هذا الشهر مستر هايرز رئيس شركة فاركوس فى المانيا الغربية لاجراء مباحثات معالمسئولين فى مصر للاشتراك مع شركة المقاولون العرب لانشاء مجمع زراعى صناعى على مساحة ١٠ آلاف فدان جنوب سول الصالحية .

ومن السويس — كتب حسن قنيمة :

تعرض على الرئيس انور السادات عند زيارته للسويس يوم — الاثنين — القادم ، خطة الانعاش الاقتصادىللمحافظة بعد عودة الحياة اليها تتضمن المشروعات الجديدة الصناعية والتجارية الجارى اقامتها والتى سيفتتح بعضها فى عيد السويس القومى فى اكتوبر القادم ، وكذلك مشروعات تحسين المرافق .

كما سيطلع الرئيس على خطة تطوير الميناء وانشاء الارصفة الجديدة ومحطات الركاب والحجاج ، وذلك بعد التوسع فى حركة الركاب بين ميناء السويس ، والدول العربية . كما سيطلع الرئيس على خطة عودة باقى المهجرين بالمحافظات

وسيصل الرئيسالسادات الى السويس قادما من الاسماعيلية بعد ظهر يوم — الاثنين القادم .

ثم يتوجه الى استراحته ببور توفيق حيث يتناول الافطار . وفى المساء يلتقى بالقيادات السياسية والشعبية .

الأهرام
المصدر: الاهـــرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
التاريخ : ١٩٧٩/١/١٠

السـادات يستعرض مشروعات التنميـة في منطقة التكامل بين مصر والسـودان

أسـوان ـ من محمد عامر : قام الرئيس أنور السادات بجولة جـوية صباح أمس تفقد خلالها من الطـائرة الاراضى القابلة للزراعة فى وادى (كركر) الذى يقع على بعد ٢٥ كم جنـوب أسوان ، وشاهد الرئيس الابار الجوفية التى يتم حفرها فى المنطقة لزراعـة أراضى هذا الوادى كما شاهد مجموعات المنازل التى يتم بناؤها والاراضى التى بدأت زراعتها فعلا حيث قام المهندس حسب الله الكفراوى بتقديم شرح للرئيس عن مشروعات التعمير الزراعى التى يتم انشاؤها فى المنطقة .

كمـا قام الرئيس بزيارة المزرعـة التجريبية فى وادى كركر حيث وصلها فى السـاعة ١١ر٢٠ صـباحا وكان فى استقباله بها السيد محمد أحمد العقيلى وزير الدولة لشئون الحـزب الوطنى والمهندس أحمد طه محافظ اسـوان وأعضاء اللجنة البرلمانية وقيـادات الحزب بأسوان ، واستعرض الرئيس مجموعة من الخرائط عن الاراضى القابلة للزراعة فى منطقة التكامل بين مصر والسودان واستمع الى شرح من المهندس حسب الله الكفراوى وزير التعميـر والمجتمعات الجديدة عن الدراسات التى تتم لمسح مناطق النوبة القديمة والتكامل بين مصر والسودان وتضمنت الاتى :

● **منطقة كركر :**

تم مسح ٧٦ ألف فدان ، وبعد الاختبار الاول تبين أن منها ٣١ ألفـا قابلة للزراعة ، وبعد الاختبار الثانى استقر الرأى على زراعة ٢١ ألف فدان جاهزة تماما لا تنقصها سوى المياه وقد بدأ العمل فى حفر مجمـوعة من الابار الجوفية لتوفير مياه الرى ، وقد أنشئت مزرعة تجريبية على مساحة ١٥٠ فدانا تروى بالرش وهى التى زارها الرئيس أمس .

١٩٧١٤

● **منطقة كلابشة :**

تم مسح ١٠٢ ألف فدان فى ٣ مناطق متناثرة ووجد أن المساحة الانسب للزراعة تبلغ ٢٤ ألف فدان وبعد الاختبار الثانى وجد أن ١٥ ألف فدان قابلة للزراعة فورا وانشئت مزرعة تجريبية فيها على ١٠٠ فدان وتروى بالرى السطحى .

● **منطقة أبو سمبل :**

تم مسح ٩٠ ألف فدان فى الاختبار الاول وجد منها ١٦ ألف فدان قابلة للزراعة وفى الاختبار الثانى تقرر زراعة ٨ آلاف فدان وتم زراعة ٦٠ فدانا فى مزرعة تجريبية تروى بالرش .

● **شواطىء بحيرة السد العالى :**

وهى المناطق المحيطة ببحيرة السد العالى وتبين أنه من الممكن زراعة١٢٥ ألف فدان وهى مناطق تغمرها المياه عند ارتفاع منسوب البحيرة ، وتصبح قابلة للزراعة عند انحسارها خاصة لمحاصيل الفول والعدس والسمسم .

شتلة نخيل ايذانا ببدء الاستزراع

ثم تفقد الرئيس المحاصيل الزراعية بالمزرعة التجريبية والتى تشمل الشعير والبازلاء والكوسة والحلبة الخضراء وغيرها ، وتذوق الرئيس بعض نباتات البازلاء وقال على بركة الله ثم قام بغرس شتلة نخيل ايذانا ببدء التعمير الزراعى فى منطقة التكامل بين مصر والسودان ، وكانت علامات السعادة تبدو على وجه الرئيس السادات وهويتفقد المحاصيل وسط الصحراء . وقال للفريق أول الجمسى :

عاوز القوات المسلحة تبتدى تتولى عملية تموين نفسها وعايز العملية متبقاش القوات هى اللى بتزرع لا ... يضيفوا ادارة جديدة تتولى هذه العملية

ثم قال الرئيس السادات لمرافقيه وهو ينظر للمحاصيل الخضراء :

ــ فى السنة الماضية كانت هذه المنطقة مجرد صحراء النهاردة الحمدلله كما نرى المحاصيل تنمو بقوة .

وأضاف ان هذه المنطقة هى اشق جزء فى المنطقة كلها وابتدوا هنا علشان كده ، أما الجزء الباقى فهو الاحسن والاسهل ، الجزء ده هو الاصعب ، بدأوا فى الاصعب على أساس الخط اللى احنا اتفقنا عليه من السنة الماضية يبقى فيه مزرعة متوسطة زى مشروع يخدم ويقدم الخدمات لما سيأتى حولها من مزارع يعنى مشروع مرشد .

ثم تفقد الرئيس السادات احدى الابار التى يتم حفرها فى المنطقة لتوفير مياه الرى وشاهد المياه وهى تتدفق من البئر وبعد ذلك قام بزيارة أحد المنازل الجديدة التى يتم بناؤها فى المنطقة لتوطين الاهالى وسجل كلمة فى سجل الزيارات فى المزرعة التجريبية قال فيها :

« يسعدنى أن أهنىء القائمين بأمر هذا المشروع العظيم ، لقد كنا هنا فى أوائل العام الماضى وكانت صحراء ، أسجل هذه الكلمات من داخل منزل أسرة بعد أن اخضرت الاراضى حولى ، ودعوانى للجميع لكى نحيل أرضنا ونملأها كلها بالخضرة والنماء من أجل شعب مصر العظيم » .

ثم قدم السيد عماد حشمت المدير العام بوزارة التعمير والمجتمعات الجديدة هدية تذكارية للرئيس السادات عبارة عن طبق من الفضة منقوش عليه آية قرآنية ، باسم العاملين فى المزرعة التجريبية .

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــرام
التاريخ: ١٩٧٩/١/١١

السادات يطلب التركيز على المشروعات الزراعية بمنطقة التكامل ويزور المزارع النموذجية الجديدة التى أقيمت لاول مرة فى وادى كلابشة

فى جولته الميدانية لمنطقة وادى كلابشة فى منطقة التكامل جنوب أسوان أمس قال الرئيس أنور السادات : « هنا مصر المستقبل » وأعلن أنه طلب من الدكتور مصطفى خليل رئيس الوزراء التركيز على مشروعات الزراعة وخاصة لانتاج المواد الغذائية لانها حيوية وضرورية لتوفير القوت للشعب .

وذكر الرئيس السادات أن الخطأ الذى وقعنا فيه فى الفترة الماضية اننا اندفعنا نحو التصنيع على حساب الزراعة .. وقال انه ما لم تاخذ الزراعة الاهتمام الكامل .. فسيظل الفراغ موجودا .. وضرب المثل بالولايات المتحدة الامريكية التى حققت تقدمها من خلال الزراعة .

وطلب الرئيس السادات فى توجيهاته أمس التوسع فى زراعة الاشجار الخشبية والمثمرة كالموالح والمحاصيل غير التقليدية ، وقال انه طلب من رئيس الوزراء أن يتم هذا العام زراعة مليون شجرة نخل وزيتون ، وتجربة زراعة فول الصويا فى مصر نظرا لما يحتويه من قيمة غذائية عالية .

وقال الرئيس خلال زيارته لمزرعة كلابشة التجريبية أمس : اننى اريد أن اجعل من هذه المناطق مزارع نموذجية وطلب توفير المياه اللازمة لزراعتها حتى يتمكن الافراد الراغبون من ان يساهموا بجهودهم فى زراعة هذه الاراضى .

وطلب الرئيس أن يتم بناء منازل المزرعة بما يتلاءم مع طبيعة المنطقة ، وأعرب الرئيس خلال لقائه بالعاملين فيها عن سعادته لهذا الجهد العظيم والرائع الذى يبذل وقال انه تفقد هذه المناطق منذ ٨ أشهر بالطائرة وكانت

١٩٧١٦

عبارة عن صحراء جرداء واليوم بدأت الخضرة تزحف اليها .

حوار مفتــوح عن المشروعات الجديدة

اسوان – من محمد عامر وسعد حمزة : وكان الرئيس السادات قد وصل ظهر أمس الى مزرعة كلابشــة التجريبية وبرفقته المهندس حسب الله الكفراوى وزير التعمير والمجتمعات الجديدةوالسيد محمد احمد العقيلى وزير الدولة لشئون الحزب الوطنى وكان فى استقبال الرئيس المهندس أحمد طــه محافظ اسوان .

واســـــتمع الرئيس الى شرح من المهندس حسب الله الكفراوى والمهندس عبد اللطيف رشوان رئيس هيئة تنمية بحيرة السد العالى والمهندس عبدالوهاب سليم رئيس الشركة العقارية ذكروا فيه أن وادى كلابشة الذى يقع جنوباسوان بنحو ١٢٠ كيلو مترا يعتبر من أخصب الوديان فى منطقة التكامل بين مصر والسودان وتبلغ مساحته نحو ٣ آلاف فدان وثلث هذه المساحة اراض شاطئية تنحسر منها المياه . وقالـوا انه تم اختيار مساحة قدرها ٨٠ فدانا لانشاء مزرعة تجريبية عليها وهى التى زارها الرئيس امسوقد بدأ العمل فى زراعتها منذ شهر واحد فقط . وإن الانسان المصرى يصل الى هذه المناطق للمرة الاولى ليقيم فيها ويستزرعها .

وشاهد الرئيس النباتات فى المزرعة وهى الطبة والشعير والبسلة والمناطق التى تروى بالغمر والتى تروى بالرش. وتضمن الشرح : أن الوادى يضم مساحة ١٥ الف فدان ذات تربة جيدة وتقع على منسوب مرتفع من البحـيرة وتقرر انشاء مزرعة تجريبية بها على مساحة ٥٠٠ فدان تروى بالمياه الجوفية والرش .

ثم جلس الرئيس فى موقع المزرعة ومعه باقى المشرفين على الموقع فى حوار مفتوح استمع فيه الرئيس الى شرح المسئولين بالموقع واصدر الرئيس توجيهاته ببذل المزيد من الجهد .

وكان الرئيس السادات قد قام بجولة جوية تفقد خلالها الاراضى الواسـعة التى يضمها هذا الوادى وعرض عليه وزير التعمير المشروعات التى سـيتم تنفيذها فى هذه المنطقة والتى تتضمن مزارع للخضروالفاكهة وتربية الماشية.

الرئيس يتفقد مراكز الزراعة الجديدة في منطقة التكامل فى جنوب أسوان

« مهمة الدولة توصيل المرافق وعلى المواطنين استصلاح الارض الجديدة »

اسوان — من محمد عامر وسعد حمزة :

تفقد الرئيس أنور السادات أمس مراكز الزراعة الجديدة فى جنوب الوادى وداخل منطقة التكامل بين مصر والسودان بطول ٣٠٠ كيلو متر بين اسوان ووادى حلفا . كما أعطى اشارة البدء فى غرس مليون « شتلة نخيل » فى منطقة وادى « قسطل » و «أدندان » عندما غرس الرئيس أول نخلة

القى الرئيس كلمة قصيرة فى ختام زيارته لمنطقتى [قسطل] و [ادندان] أكد فيها للرواد الجدد لاستصلاح الصحارى المصرية : « ان الدولة سوف توفر المواصلات والطرق والمرافق والمياه وكل الامكانيات التى تكفل للقطاع الخاص أن يستصلح الارض الجديدة ويحقق ذاته » وفيما يلى نص كلمة الرئيس :

يسعدنى اعظم سعادة ان ارى اول ثمرة من ثمرات الجهد .. جهد شعبنا ، باصالة وبوعى وبفهم من ثمانية اشهر كنت قابلتكم فى ابى سمبل ولم احضر لهذا الموقع ، اليوم بعد ثمانية شهور اجد الجهد قد ظهر والخضرة ظهرت الناس اللى قاموا بهذا بيضربوا لاخوانهم فى مصر اعظم مثل على العمل والجهد والانتاج وتحقيق الذات لان الانسان فى هذه الحياة اذا لم يحقق ذاته ويبنى ويحقق رسالته لا قيمة له فى الحياة ، اليوم بتضربوا مثل ممتاز لشعبكم ولجماهير الشعب كله فى جميع انحاء مصر من طولها لعرضها .

ابتدينا المرحلة الاولى نجرب ، نشوف الارض ، نوضع الاساس واتفاقى مع وزير التعمير انه فى كل منطقة تبدأ قرية صغيرة وهى القرية التجريبية فيها كل المساعدات التى تتيح للانسان المصرى الانطلاق زى ما سمعتونى اتكلمت مع

وزير الاستصلاح .. وأنا مش عايز شركات استصلاح تزرع الارض زى مديرية التحرير وتكلف الدولة ده مش شغلنا ، انا عايز الانسان المصرى ، زى ما سمعت النهاردة خطة وزارة استصلاح الاراضى وايضا وزارة التعمير هى أن أوصل لكم المياه والمواصلات .

بعد ذلك كل جهد لازم تقوموا به ومطلوب العرق والجهد لتحققوا ذاتكم ومثل لاخوانكم مش بس فى ارض النوبة وزى ما انا شايف على الخريطة اللى زرتها فى العام الماضى جنوب الوادى الجديد فيه أرض غير ارضكم ممتدة عشرات الالاف من الافدنة واخوانكم فى وادى النيل لازم يطلعوا لاثبات ذاتهم زيكم هنا دن النهاردة عمل وزارة استصلاح الاراضى والتعمير هو اقامة القرى النموذجية ، فقط القرية التجريبية والنموذجية التى يكون فيها الجرارات وعيادة طبية ومركز للبوستة وبنك صغير .. كل ما تحتاجونه علشان الجداد يستطيعوا ان يجدوا قرية اساس وعلى تلك قرية الاساس هنا لازم تنتهى باسرع وقت ممكن . انه اذا كان هذا المجهود الذى أراه تم فى شهر وشوية من أكتوبر فقط الى نصف ديسمبر الخضرة قامت بجهد الانسان هو ده اللى انا عايزه والمثل اللى تضربوه لاخواتكم .

زى ما سمعتم عن الحكم المحلى ، أصبحت محافظة اسوان تملك كل السلطات من اجل حل مشاكل الجماهير ومن أجل ايضا اقامة المشروعات ودفع الحافز الفردى للانسان ، الارض فى ثالث سنة بتغطى مصاريفها . يخيل الى انكم تستطيعوا ان تحققوا تلك قبل ثالث سنة وهذا ما أريده ان شاء الله .

بالنسبة للمواصلات بشان المواصلات من اسوان الى ابى سمبل بنصف التذكرة موافق ومواصلاتكم مع اسوان لما تكبر المساحة شوية يبدأ يحضر اخوان لكم هادرس مع المسئولين أن الطائرات الصغيرة يعملوا لها ممرات تحضر طائرة كل اسبوع لكن لغاية هذا الوقت لنش من اللنشات من البحرية ، المركب رمسيس تعمل رحلة اسبوعى الى أسوان من أجل طلباتكم وبالنسبة لقوارب الصيد عشر قوارب صيد تعملها المحافظة على حسابها .

وبالنسبة للرواد الذين حضروا وبدون دخل كل واحد من الحاليين من غير الموظفين تاخذوا من المحافظة كل واحد فيكم مائة جنيه ساضع فى صندوق الجمعية من رئاسة الجمهورية لمساعدة الجدد والمقيمين. ٢ الف جنيه قرية الاساس لازم تتم .. وزير استصلاح الاراضى هيبعت لكم جرار ويبقى ملك للجمعية والمكن اللى هيعطيكم الماء ها عطيكم الماء والمواصلات والباقى عليكم ٨ آلاف فدان اللى على الحساب الحكومى بيتموا فى عشرة سنوات اريد أن يتموا فى سنة أو اثنين ، قرية الاساس ارجو أن تضربوا مثلا جيدا لكى نذهب غربا جنوب النيل انا سعدت لما شفت البيوت .. البيوت واسعة ولا تشغلوا الارض الزراعية اشغلوا الاراضى الصحراوية البيوت واسعة فيها شخصية النوبة وانا سعدت بها وارجو ان يقدم الكفراوى فى قرية الاساس المعونة لكى يبنوا بيوتكم

ايضا سعدت لما سمعت انكم تواجهوا الصعاب التى امامكم سواء وحوش أو حشرات سامة .

دى الروح اللى انا عايزها فى كل مصرى حتى يخضر كل شبر فى أرض مصر .. كل انسان يكون له قطعة ارض وبيت جميل .. قرية الاساس تكاليفها الكفراوى يدفعها لتعملوا بيوتكم عندنا فى الوادى الجديد وهنا وفى سيناء والصالحية والعامرية وشمال الوادى

.. فيه قطعة رخاء لكل انسان فى مصر بس مطلوب بلاش يقعدوا فى المدن والدخان والزحمة ويطلعوا يبذلوا العرق والكمية التى كانت ستزرعها الحكومة عايزكم تزرعوها بعد ذلك لا يبقى لى شيء ، الولد ابنى اللى ضرب الضبع هانيلو بدفع رشاش كل قرية لها الحق تحتفظ بالسلاح ضد اى شيء تتعرض له واخلاقكم هى الضمان وحافظوا عليها والقيم الاساسية لمصر هى أنتم القيم والاخلاق .. اضربوا المثل للمجتمعات الجديدة التى قامت بالالتزام باخلاق مصر وعرق مصر وشرف مصر .. عقد التمليك لارضكم وكل ارض تستصلحوها ابتداء من النهاردة ملككم .. اللى انا باشوفه النهاردة حصيلة شهر واحد عايز فى زيارتى القادمة حصيلة شهور تخضر الارض بالكمال وتعيشوا مجتمع السعادة ومبروك عليكم الارض والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

ثم اهدى الرئيس السادات مدفعا رشاشا لاحد أعضاء الجمعية الزراعية [بأدندان] للدفاع ضد الحيوانات المفترسة فى المنطقة ، كما شاهد الرئيس السادات الضبع الذى هاجم اعضاء الجمعية بعد أن قتلوه وحنطوه .

وغرس الرئيس بعد ذلك شتلة نخل ايذانا بزرع مليون نخلة يتم استيرادها من السودان ، وزار احد المنازل الجديدة التى يتم انشاؤها بالمنطقة .

وكان الرئيس السادات قد وصل الى مطار ابوسمبل قبل ظهر أمس يرافقه المهندس سيد مرعى مساعد رئيس الجمهورية والمهندس عثمان احمد عثمان المشرف على مشروعات الامن الغذائى والسيد حسن كامل رئيس ديوان رئيس الجمهورية والمهندس حسب الله الكفراوى وزير التعمير والمجتمعات الجديدة والمهندس توفيق كراره وزير استصلاح الاراضى والسيد محمد المقيلى وزير الدولة لشئون الحزب .

وبعد ان صافح الرئيس كبار مستقبليه الذين كان فى مقدمتهم المهندس احمد طه محافظ اسوان والقيادات الشعبية والتنفيذية بالمحافظة استقل الرئيس ومرافقوه طائرة هليوكبتر الى مزرعة تسطل وادندان التى تبلغ مساحتها ٥٠٠ فدان .

وتفقد الرئيس احد المنازل التى شيدها العاملون بالمزرعة واستخدموا فى بنائها الطوب اللبن وسعف النخيل وروعى فى تصميمها ملاءمتها لظروف البيئة وطبيعة المكان .

وقد التقى الرئيس السادات بعد ذلك بالعاملين فى المزرعة الذين استقبلوه بعاصفة من التصفيق والهتاف والدعاء بالنصر وتحقيق السلام .. ثم إستمع الى شرح من المسئولين عن المزرعة .

وقد طلب الرئيس خلال الشرح من المهندس توفيق كراره وزير استصلاح الاراضى توفير المياه اللازمة للزراعة وقال الرئيس : وفروا المياه ودعوا الناس تزرع الارض .. الارض هنا لا تحتاج سوى جهد الانسان .. وفروا المياه ودعوا الانسان يعمل ويحقق ثروة ويسعد بذاته .

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــرام
التاريخ: ١٥ / ٢ / ١٩٧٩

صندوق لتحسين الاراضى الزراعية له موازنة خاصة

تمـــويل المشروعات التى تؤدى الى زيادة الانتاج

وافق قسم التشريع بمجلس الدولةعلى مشروع قانون تنظيم صندوقتحسين الاراضى الزراعية مهمته المحافظة علىالرقعة الزراعيـة وتمويل المشروعات التى تؤدى الى زيادة الانتاج الزراعىوتحسـين الاراضى الزراعية ورفـع مستوى خصوبتها ، وتكون للصـندوقالشخصيةالاعتبارية ويتبع وزيرالزراعة.

وتتكون موارد الصندوق من حصيلةرسـوم التراخيص بتجـريف الاراضى الزراعية ونقل اتربتهاورسوم التراخيص بالبنـاء على الاراضى الزراعيـة أو بتقسيمها ، ومن الغرامات الناتجة عن تجريف الاراضى الزراعية أو البناءعليها أو تقسيمها بدون ترخيص .

ويكون للصـــندوق مجلس ادارة برئاسـة وزير الزراعة يتولى وضـع السـياسة العامة للانفاق بما يحقـق اغراض الصندوق وحسن سير العمل به ، وتكون له موازنة خاصة ضـمن الموازنة العامة للدولة .

١٩٧٢١

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــرام
التاريخ: ٢١ / ٢ / ١٩٧٩

السادات: مياه النيل تصل قريبا الى سيناء لزراعة آلاف الأفدنة
الرئيس فى قرية الابطال بسيناء:

الأرض أرضنا والقرار قرارنا وأريد أن تنطلق كل الملكات للبناء والتعمير

السادات يغرس شجرة زيتون بسيناء ايذانا ببدء الخطة القومية للتشجير

أعلن الرئيس أنور السادات خلال لقائه أمس بشباب جامعة القناة ان مياه النيل ستصل قريبا الى أرض سيناء لرى وزراعة آلاف الافدنة .

ودعا الرئيس الشباب خلال اللقاء الذى تم على أرض قرية الابطال بسيناء الى أن يطلقوا كل الملكات وكل الابداعات من أجل بناء مصر وبناء الانسان المصرى المؤمن بالامن والحرية والرخاء .

وقد قام الرئيس السادات امس بزيارة قرية الابطال بسيناء ، حيث غرس شجرة زيتون ايذانا ببدء الحملة القومية للتشجير .

ورافق الرئيس فى هذه الزيارة المهندس عثمان احمد عثمان المشرف على مشروعات الامن الغذائى والسيد محمد أحمد المقيلى وزير الدولة لشئون الاتصال الحزبى ، والمهندس محمد توفيق كرارة وزير استصلاح الاراضى ، والمهندس عبد الهادى سماحة وزير الرى ، واللواء ابراهيم عرابى قائد الجيش الثانى الميدانى ، وعبد المنعم عمارة محافظ الاسماعيلية ، ومحمد حسين شوكت محافظ سيناء الشمالية ، والدكتور عبد المجيد عثمان رئيس جامعة قناة السويس التى تقوم بعدد من مشروعات التشجير والاستصلاح فى سيناء .

وقد قام الرئيس بعد ان غرس شجرة زيتون بتفقد المنطقة وعاين بعض الاشجار التى زرعت فى الماضى ، كما شاهد طلبة زراعة جامعة قناة السويس وهم يقومون ببدء حملة التشجير .

وقد ألقى الرئيس السادات كلمة قصيرة فى طلاب الجامعة وأمناء شباب الحزب الوطنى ، قال فيها :

« ابنائى وبناتى .. احييكم باسم شعبكم وبلدكم .. الان ابنائى وبناتى نلتقى هنا على ارض سيناء ، وعلى هذه الارض بالذات كانت معركة الثغرة فى الجانب الشرقى هنا .. كنت اتحدث مع احد اخوتكم من افراد القوات المسلحة .. وكنت احكى معه لان انا عشت على هذه الارض مع قواتكم المسلحة فى حرب اكتوبر وهذه الرمال .. وهذه الرمال يا ابنائى التى نقف اليوم عليها ونزرع فيها ، رويت أول ما رويت بدماء اخوتكم رجال القوات المسلحة .

الان ابنائى وبناتى ، كما قلت بالامس .. الارض أرضنا .. السماء سماؤنا .. القرار قرارنا .. الارادة ارادتنا .. أريد ان تنطلق كل الملكات وكل الابداعات .. كل امكانيات الفرد من اجل البناء لنفسه ولبلده .. هنا فى سيناء وانا مريت بالطائرة قبل ان آتى مريت فوق هذه المنطقة .. آلاف وعشرات الالاف من الافدنة من الارض جاهزة ، كما ابلغنى وزير الرى فورا ، وفى اقرب وقت هتكون الترعة اللى فايته الان تحت القناة فى الصحارى اللى انتم شفتوها هتكون اكتملت وهيكون اى عدد من الافدنة جاهز .. اقدس شيء يا اولادى زى ما قلت لكم امبارح فى جامعة القناة ، أقدس شيء يجب انها تكون لدينا هى مصر .. وفى

مصر .. أقدس ما في مصر هو الارض .. الارض كما قلت يا أبنائي وبناتي هي ارضنا .. القرار قرارنا .. السماء سماؤنا .. الارادة ارادتنا .. انطلقوا بكل الامكانيات والابداعات لكي نبني مصر من جديد ونبني الانسان المصري المؤمن بالامن والحرية والرخاء .. وشكرا » .

وكان الرئيس السادات قد قام أمس بغرس شجرة زيتون في القطاع الاوسط من سيناء ، مبتدئا الخطة القومية للتشجير والتي تهدف الى غرس ملايين الاشجار المثمرة والخشبية ، واصدر الرئيس توجيهاته بالبدء فورا في تشجير الصحراء المصرية وانشاء المجمعات الزراعية والصناعية بسيناء وقام بجولة ميدانية أمس في السهل الاوسط من سيناء ، رافقه فيها المهندس عثمان احمد عثمان .

وكان الرئيس السادات قد غادر مدينة الاسماعيلية قبل ظهر أمس في جولة رافقه فيها المهندس عثمان أحمد عثمان والسيد احمد عبد الاخر مدير مكتب الرئيس لشئون الحزب الديمقراطي ، وتضمنت جولة الرئيس منطقة شرق البحيرات المرة والقطاع الاوسط لسيناء ، حيث تفقد الرئيس مشروعات التعمير الزراعي في المنطقة والجهود التي تبذل لنقل مياه النيل الى سيناء عبر المجرى الملاحي لقناة السويس لزراعة ٣٠ الف فدان في السهل الاوسط في سيناء .

واستقبل الشباب طائرة الرئيس في قرية الابطال بالهتاف بحياته ، وكان في استقبال الرئيس لدى وصوله المهندس محمد عبد الهادي سماحة وزير الري ، والمهندس توفيق كرارة وزير استصلاح الاراضي ، والسيد محمد أحمد العتيلي وزير الاتصال الحزبي ، وعبد الحميد حسن وزير الدولة للشباب والمهندس مشهور ومحافظا الاسماعيلية وشمال سيناء .

ثم قام الرئيس بغرس شتلة زيتون وهو يقول « بسم الله ، وعلى بركة الله » ، كما قام طلاب وطالبات كلية الزراعة بجامعة قناة السويس وأمناء شباب الحزب الوطني بالمحافظات بغرس المئات من شتلات الزيتون ايذانا ببدء حملة قومية يقوم فيها الشباب بتشجير سيناء والصحراء المصرية .

وسأل الرئيس السادات المهندس توفيق كرارة وزير استصلاح الاراضي عن المساحة التي ستتم زراعتها من اشجار الزيتون ، فأجاب الوزير أنه سيتم زراعة ٤٠٠ فدان .

وأشار الرئيس الى انه لو كان تم زراعة مليون شجرة منذ عام ١٩٧٥ لاعطت هذه الاشجار نتائجها الان .

واعطى الرئيس توجيهاته للمهندس كرارة باعداد برنامج لزراعة مليون شجرة من كل من الزيتون والنخيل واشجار الاخشاب ، واشار في هذا الصدد الى فائدة هذه الاشجار في تقوية التربة واستصلاحها ، وتصدير زيت الزيتون الى الخارج .

وذكر المهندس كرارة .. أنه في ضوء توجيهات الرئيس السادات ، تم حتى أمس زراعة **مليون و ١٥٥ الف شجرة** . وقد اثنى الرئيس السادات على هذا الانجاز وطلب مضاعفة الجهود خلال العام الحالي لزراعة ملايين اخرى من الاشجار .

ثم استمع الرئيس السادات الى شرح

من المهندس عبد الهادى سماحة وزير الرى عن الموارد المائية فى سيناء والذى أكد للرئيس أن المياه الموجودة فى المنطقة يمكن أن تحقق دفعة قوية فى عمليات الاستصلاح والزراعة فى سيناء .

وسأل الرئيس السادات المهندس سماحة عما تم بالنسبة لترعة السلام. فأجاب الوزير أنه سيتم تنفيذها وستصل المياه منها الى سيناء .

وأكد الرئيس ضرورة الاستفادة من الستة مليارات متر مكعب من المياه التى تضيع فى البحر ، واستغلالها فى الزراعة .. وقال ان هذه المليارات يمكن أن تخلق واديا جديدا آخر .

ثم قام الرئيس السادات بجولة فى المنطقة اثناء قيام الطلبة بغرس الاشجار ، ثم تجمع الطلبة أمام الرئيس الذى جلس على الارض ، ووجه اليهم كلمة ، وبعد أن انتهى الرئيس من القاء كلمته قدم الطالب مجدى أبو العلا رئيس اتحاد طلاب كلية الزراعة بجامعة القناة المصحف الشريف هدية للرئيس السادات باسم الطلاب ..

وطلب رئيس اتحاد الطلاب من الرئيس السادات الموافقة على تخصيص قطعة أرض لكلية الزراعة بالجامعة فأعطى الرئيس توجيهاته لمحافظ الاسماعيلية بتخصيص مزرعة للكلية .

وأكد الدكتور عبد المجيد عثمان رئيس جامعة قناة السويس للرئيس السادات فى ختام اللقاء ، التزام الجامعة بتوجيهات سيادته بأن تكون جامعة القناة جامعة للمجتمع ، وبالاسهام فى تعمير سيناء ، وأشار الى أن الجامعة قد أجرت تجارب فى هذا المجال .

وقد أثنى الرئيس على هذه الجهود وتمنى لهم التوفيق فى جهودهم .

وكانت جموع الشباب قد استقبلت الرئيس السادات استقبالا حافلا على أرض سيناء حيث أخذ الشباب يهتفون مؤكدين وقوفهم صفا واحدا خلف قيادة الرئيس أنور السادات لتحقيق الثورة الخضراء والتعمير والسلام القائم على العدل .

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــرام
التاريخ: ٢٦ / ٩ / ١٩٧٩

■ الرئيس يبحث :

وسـائل حديثـة لزراعة الصـحراء تـوفر النفقـات

يدرس الرئيس أنور السادات تقريرا عن تطبيق أحدث الوسائل التكنولوجية للمياه والنفقات فى زراعة الصحراء وهى الوسائل المتطورة التى تستخدم فى زراعة ملايين الافدنة بالصحراء الامريكية .

ولا تحتاج هذه الوسائل الى مشروعات للصرف أو تمهيد للارض ، وانما يتم زراعتها بالحالة التى عليهـا

ويتضمن التقرير ضرورة التوسع فى انشاء المجمعات الزراعية والصناعية لانتاج الخضر والفاكهة وتربية الماشية ومنتجات الالبان تحقيقا للامن الغذائى

الرئيس يطلب التوســـع في زراعة الذرة عالية الانتاج

علم مندوب « الاهرام » أن الرئيس أنور السادات قد طلب مـن الدكتور محمود داود وزير الزراعـــة والامن الغذائي التوسع في زراعة اصناف الذرة العالمية التي ينتج الفدان منها اكثر من ٢٠ أردبا .

وقد وجهت الوزارة امس دعـوة للشركات العالمية الكبرى والمتخصصة في انتاج تقاوي الذرة الهجين والخضر والمحاصيل الاخرى ذات الانتاجيـــة العالية والملائمة للزراعة في ظـروف البيئة المصرية ، للدخول في مشروعات مشتركة مع مصر .

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــرام
التاريخ: ٤ / ١ / ١٩٨١

■ السادات يبحث مع الكفراوى :

التوسع فى المشروعات الزراعية

فى مليون فدان بوادى الأمل بأسوان

يستعرض الرئيس انور السادات خلال الاسبوع الحالى مع المهندس حسب الله الكفراوى وزير التعمير والدولة للاسكان واستصلاح الاراضى المشروعات الزراعية التى سيتم تنفيذها بجنوب الوادى ويعطى اشارة البدء فى التوسع فى هذه المشروعات والبدء فى انجاز مشروعات الزراعة المكثفة فى مساحة مليون فدان بوادى الامل كما يفتتح خلال جولته مصنع الطوب الطفلى بطاقة تبلغ ١٥ مليون طوبة سنويا ومصنع تصنيع وتعليب الاسماك ويضع حجر الاساس لمدينة توت آمون السياحية ويتفقد القرى الجديدة بالمناطق الزراعية ومساكن الصيادين الذين سيلتقى بهم خلال زيارته لبحيرة السد العالى

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــرام
التاريخ: ١٩٨١/٣/٢٥

السادات: وجدنا نقطة البداية لحل مشاكلنا وسنحقق كفايتنا من الطعام عام ٨٥

الرئيس يتفقد فى منطقة الصالحية أحدث الوسائل التكنولوجية للزراعة المكثفة

اعطاء ١٥٠ فدانا وكافة التسهيلات لمن يستطيع شراء ماكينة رى بالرش

أعلن الرئيس أنور السادات خلال الجولة التى قام بها فى مشروع الصالحية أمس ، اننا سنقوم بانتاج طعامنا بجهودنا الذاتية فى عام ١٩٨٥ أن لم يكن قبل ذلك ، لاننا وجدنا نقطة البداية الصحيحة فى الحلول الجذرية لمشاكلنا حيث نملك الآن التكنولوجيا والامكانيات .

كما اعلن الرئيس أثناء تفقده أحدث الوسائل للزراعة المكثفة فى الاراضى الجديدة بالصالحية ، انه اعطى توجيهات باعطاء ١٥٠ فدانا لكل من يستطيع شراء ماكينة رى بالرش، وذلك تشجيعا لافراد القطاع الخاص على الدخول فى مجال الزراعة .

ورافق الرئيس السادات في جولته للمشروع التى استغرقت ساعة كاملة المهندس عثمان أحمد عثمان نائب رئيس الوزراء للتنمية الشـعبية والمهندس حسب الله الـكفراوى وزير التعمير والدولة للاسكان واستصلاح الاراضى وكان فى استقباله المهندس حسين عثمان رئيس المقاولون العرب التى تنفذ المشروع ، وعبد المنعم عمارة محافظ الاسماعيلية وكبار المسئولين عن المشروع .

وشاهد الرئيس عملية جمع محصول [البسلة] وتعبئتها تمهيدا لتصديرها وسأل المهندس عثمان عن ثمن تصدير الطن ، وثمن الكيلو للاستهلاك المحلى فقال نائب رئيس الوزراء اننا نصدر كمية بسيطة حتى تتضح لنـا رؤية الاسواق الخارجيـة ، وحتى نعطى الفرصة لطرح كميات أوفر للسـوق المحلية ، وأن سعر طن التصدير ٦٥٠ دولارا وسعر الكيلو للاستهلاك المحلى ١٣ قرشـا .. وهنا قال الرئيس أن كيلو البسلة يتم بيعه فى الاسـواق المحلية بسعر ٦٠ و ٧٠ قرشا والفرق يحصل عليه الوسطاء .. والوسطاء هم المشكلة الحقيقية ، وهم السبب فى رفع الاسعار دون مبرر .

كما شاهد الرئيس السادات عملية زرع [أجنة] مستوردة فى احـدى الابقار وشرح المسـئولون العمل فى المعمل أمام الرئيس وقالوا ان تجربة زرع الاجنة نجحت بنسبة ٨٧ ٪ وأنه يتم استيراد أجنة من سلالات تصلح لجو مصر ، وفى نفس الوقت تعطى كميات كبيرة من اللحوم ويقوم النوع الذى ينتج فى المزرعـة باعطاء ١٢٠٠ كيلو لحم خلال ١٦ شهرا .

ووقف الرئيس السادات أمام احدى الماكينات وسأل عن نوعها وطريقـة عملها فقال له المهندس حسين عثمان أن هذه الماكينة تقوم بزراعة ٤٥ فدانا فى اليوم ، وهى تستطيع زراعة جميع أنواع الحبوب ، وفى نفس الوقت وضع المخصبات مع البذور وعلى العمق المطلوب تماما ، وبهـذه الماكينات نستغل كل سنتيمتر من الارض ، وكل حفنة سماد .

وحول سؤال للرئيس عن الميـاه الجوفية ، قال المهندس حسين عثمان اننا قمنا بحفر عدد من الابار الجوفية كاحتياطى ، واعددنا خطـة لتوصيل شبكة المياه الى هذه الارض ، واننا فى استصلاح الخمسين الف فـدان الاولى استوردنا جـزءا كبيرا من المعدات الزراعية ستصل هـذه المعدات فى موعدها أما بالنسبة للمرحلة القادمة ٥٠ ألف فدان أيضا فسـوف تكون معظم معداتها مصرية .

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــرام
التاريخ: ١٤ / ٤ / ١٩٨١

استغلال الطاقة الشمسية في زراعة ٦ ملايين فدان

وافق برنامج التنمية التابع للامم المتحدة والجامعة الامريكية بالقاهرة على حصول مصر على أول مشروع في العالم لاستغلال الطاقة الشمسية في ضخ ورفع مياه الرى لزراعة المناطق الصحراوية . وسوف يطبق المشروع بمنطقة المويلحات جنوب الصحراء الغربية والتى قدر أن بها نحو ٦ ملايين فدان يمكن استغلالها للزراعة .

ومن المقرر أن يستعرض المهندس احمد عز الدين هلال نائب رئيس الوزراء ووزير البترول نتائج المشروع مع المهندس محمد ماهر اباظة وزير الكهرباء والطاقة الذى ناقشه أمس مع كل من وفد برنامج الامم المتحدة للتنمية والدكتور الفريد بيرسون رئيس الجامعة الامريكية بالقاهرة ، وتبلغ تكاليف دراسات المشروع حوالى ٢ مليون دولار .

وصرح وزير الكهرباء بأن خبراء الامم المتحدة سوف يقومون بجولة بالساحل الشمالى وسيناء والصحراء الغربية والبحر الاحمر لدراسة مواقع تنفيذ المشروع ومن المقرر أن يشمل تنفيذه فى كل من ميت أبو الكوم الجديدة بسيناء ومدينتى السادات ، والعاشر من رمضان واسوان ، والبحر الاحمر .